

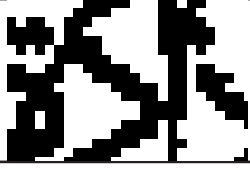
**عبد الوهاب مرجان**  
**وعلاقته بالحزب**  
**الوطني**  
**الديمقراطي**

**شيء عن تاريخ**  
**(سنجار) وتسميتها**

صورة نادرة لنوري  
السعيد عام 1919 اثناء  
خدمته في الجيش العربي

**وزارة ( النافعة ) في بدء العهد الملكي**





جسر الحلة القديم

## الحلة وحركة مايس عام 1941

لم تكن النخبة السياسية في لواء الحلة بمنأى عن الأحداث والأوضاع السياسية المضطربة في عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة في الحادي والثلاثين من آذار عام ١٩٤٠ ، وحتى سقوط حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت على أثر هروب الوصي والتهديدات البريطانية . بعد أن رفع رشيد عالي الكيلاني استقالته للوصي عبد الإله في الديوانية ، وافق الأخير عليها بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٤١ ، ارتفع صوت النخبة السياسية الحلية بعد تسلم طه الهاشمي رئاسة الوزارة متسائلة عن محريات الأحداث وأسبابها .

### ■ ستار علك الطفيلي

والشيخ سلمان البراك ، والشيخ عبد المحسن الجريان في دار متصرف لواء الحلة السيد أمين الخالصي طالبا منهم التهيؤ والتسلح للذهاب إلى الحلبانية ، وقد بدأت العشائر بالتوجه ، إلا أن الشيوخ الثلاثة قابلوا رشيد عالي الكيلاني وطلبوا منه أن يمهلهم حتى نهاية موسم الحصاد ، بعد ذلك تغيرت وجهتهم لحماية مدينة كربلاء ، وقد عرض عليه مبلغ ستة آلاف دينار لغرض توزيعها على العشائر المساهمة ، إلا أنه رفض المبلغ ، وطالب بمائة بندقية لغرض توزيعها على المقاتلين .

وأعرب الشيخ عبود الهيمص بعد وصوله إلى كربلاء عن فرصة للمشاركة في هذا الواجب الوطني ، معلناً كرهه لبريطانيا قائلاً : " أن قضية العراق قضية مقدسة وعادلة لأنه يدافع عن استقلاله وحرية وعن شرفه وعرويته وكرامته " .

واشترك الشيخان عمران الحاج سعدون ، والشيخ جعفر آل صميدع ، في الذهاب إلى مدينة كربلاء معلنين تأييدهم لحكومة رشيد عالي الكيلاني ، وقد أقيم حفل للمجاهدين

، والخطوة التي اتخذها المجلس في إسناد الوصاية للشريف شرف وخلع عبد الإله ، وكان تأييده هذا نابعا من أن عبد الإله كان يساس بسياسة بريطانيا التي لم تف بوعدها للعرب ، متأملاً في أن حركة مايس ستحقق طموح الجماهير .

وبهذا انفرجت الأزمة الدستورية ، وقُبلت استقالة وزارة طه الهاشمي التي لم تجد قبولا بعد هرب عبد الإله ، وصدرت إرادة ملكية بتكليف رشيد عالي الكيلاني لتأليف الحكومة الجديدة .

ويبدو أن سياسة الكيلاني لم ترق لبريطانيا ، إضافة لتحرير الوصي الهارب عبد الإله ، وبدأ الموقف بالتأزم ، فحدث الصدام المسلح بين الطرفين ، وبدأت معركة حقيقية ، كانت شرارتها الأولى قصف الطائرات البريطانية للقوات العراقية المحيطة بقاعدة الحلبانية .

ولم تقف النخبة السياسية الحلية مكتوفة الأيدي ، وهي ترى تعرض البلاد لخطر الاحتلال ، ويذكر الشيخ عبود الهيمص أن رشيد عالي الكيلاني اتصل به عندما كان هو

عن موقفه السابق الرافض لقطع العلاقات مع إيطاليا ، إذ رأى أن المصلحة الوطنية تتطلب ذلك . وعاد رشيد عالي الكيلاني من جديد ، يدعمه كبار قادة الجيش بعد أن شكلوا حكومة الدفاع الوطني ليكون هو على رأسها ، لاسيما أن الوصي عبد الإله قد هرب مرة أخرى ، ليتحصن بالباخرة الحربية البريطانية الراسية في ميناء لواء البصرة . ودُعي مجلس الأمة إلى الاجتماع في العاشر من نيسان عام ١٩٤١ ، للنظر في أمر هرب الوصي ، وانتخاب الوصي الجديد لتسيير أمور المملكة ، وإعادة الدستور المعطل ، فاجتمع أربعة وتسعون نائباً صوتوا بالإجماع على تنصيب الشريف شرف وصياً على العرش .

وأيد سلمان البراك ، وعبد الهادي الظاهر ، وعبود الهيمص ، وعمران الحاج سعدون ، ومحمد الباقر الحلي ، تنصيب الوصي الجديد ، لاسيما أنهم حضروا الجلسة ممثلين عن لواء الحلة في المجلس النيابي . وكان الشيخ مخيف الكتاب من أنصار حركة مايس ، ومن مؤيدي حكومة الدفاع الوطني

على الكراسي ، الذين أدوا إلى زجها في أخرج المواقف ، وحمل مسؤولية ما حدث على الساسة كل حسب موقعه ، وأكد ضرورة التنظيم الحزبي والسياسي كمقاييس للعمل قائلاً : " من جملة رغائب البلاد التنظيم الحزبي والسياسي لأننا نعيش في ظل الحكم الديمقراطي الذي من أول واجباته وضع مقاييس وموازين وخطط للعمل حتى لا يقول فلان إلى أحد المسؤولين سر والأمة من يؤيد فلان ، فعلياً الإسراع بتأليف الأحزاب حتى تكون هناك مقاييس للعمل " .

واستغل الشيخ سلمان البراك ومحمد باقر الحلي مناقشة الميزانية العامة لعام ١٩٤٠ و ١٩٤١ ، في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي في الرابع والعشرين من شباط عام ١٩٤١ ، فانتقدا تدخل الجيش في السياسة ، وتوجيهه بعض الطعون إلى وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة المستقيلة .

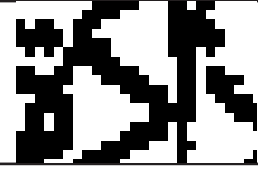
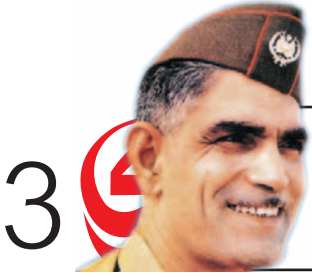
استقالت وزارة طه الهاشمي تحت ضغط الكتلة العسكرية ، لاسيما أن الهاشمي تخلى

فقد تسائل محمد باقر الحلي في المجلس النيابي ، إذ كان ممثلاً للواء الحلة فيه قائلاً : " ما هذه الأحداث ؟ ولماذا ترفع الوزارة استقالتها إلى الديوانية ؟ ، وخاطب المجلس : أنتم المهيمنون على السلطة التنفيذية ولكن أصحبنا والاستهتار بممثلي الأمة والقانون الأساس ، تحدث حوادث خطيرة ونحن لا نعلم بها ، فإن القانون الأساس حولكم سلطة ، والنظام الداخلي أجاز لكم حسب المادة ( ١٢٣ ) بتشكيل لجنة نيابية تجري التحقيقات وإن لكل شيء حد " .

وطالب سلمان البراك بمعرفة حقيقة استقالة الوزارة الكيلانية ، وأوضح أن هناك تناقضاً قائلاً : " كيف أنه لا يوجد تحالف بين أعضائها وكيف يصرح أن اليد الأجنبية تلعب دوراً في الأحداث ، وإن اليد الأجنبية هي الحليفة لبريطانيا ، فعلى كل نحن مجبرون أن نمشي معها بموجب المعاهدة ولا نحيد عنها وليس لهم الحق بطلب أكثر من ذلك " .

أما الشيخ عبود الهيمص ، فقد أرجع الأزمة السياسية التي حصلت إلى تنافس الساسة





الحليين في صحن الروضة العباسية الشريفة والقيت الخطب الحماسية، وعلت الهتافات المؤيدة، واختم الشيخ عبود الهيمص الحفل بكلمة شكر فيها أهالي كربلاء.

وبرهن الشيخ عبود الهيمص على إيمانه ودعمه لحركة مايس، بتنفيذه الأوامر التي كانت تصدر إليه وإلى عشائره، فقد انتقل بعد ذلك لحماية مدينة المسيب في الخامس والعشرين من أيار عام ١٩٤١، وتجلّى موقفه بارتباطه المتواصل بقيادة الحركة، لاسيما رشيد عالي الكيلاني الذي كان على اتصال دائم به لأخذ التعليمات، ويذكر الشيخ عبود الهيمص أن اللقاء الأخير الذي تم بينه وبين رشيد عالي الكيلاني، تم بعد عناء وطول بحث عن السيد الكيلاني (ووجدته كان قلقاً مضطرباً) لم أحصل منه على أية أوامر، في حين أشار عليه صلاح الدين الصباغ بعد مقابله له بالعودة إلى المسيب.

وأيد الشيخ مخيف الكتاب حركة مايس، معلناً هذا التأييد من خلال مشاركته في الاستعدادات العسكرية لمقاومة القوات البريطانية، بل قاد جيشاً متكوناً من عشائر الجبور، وعسكر به جنوب مدينة الحلة، حتى وصل الخبر بفشل الحركة وسيطرة القوات البريطانية، وقد أدى موقفه الداعم لحركة مايس إلى اتخاذ السلطات بعد عودتها إلى دفة الحكم، أن تتخذ موقفاً منه، إذ لم يدخل انتخابات المجلس النيابي للفترة من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٦، بسبب تأييده للحركة. لم تدم الحركة طويلاً، فقد أدت جملة من العوامل إلى فشلها، كان منها عدم تكافؤ الطرفين من الناحية التقنية والعسكرية، وافتقار الحركة إلى عملية التنظيم، ولاسيما بعد هرب قادتها إلى خارج العراق، فعاد الوصي تحت الحماية البريطانية محملاً بالحق والغيظ، محاولاً تشديد قبضته وإتباع سياسة مركزية، مستفيداً من سقطات الماضي لمنع تكرار ما حدث مستقبلاً. وبدأت ملاحقة رجال الحركة والمشاركين فيها، وشنت حملات عداوية ضدها لبيان عدم مشروعيتها، ومخالفتها للدستور.

وعادت النخبة السياسية الحليّة للتعبير عن موافقتها إزاء الوضع الجديد بعد فشل الحركة، فقد ذكر محمد باقر الحلي في أثناء مناقشات مجلس النواب موضوع حكومة الدفاع الوطني بعد فشلها قائلاً: الإكراه موجود وما كنت أود في موقفي الأول في أن أتوسع في التفاصيل لاعتقادي بأني تكلمت من محطة الإذاعة العراقية، وبيّنت كيفية جلبي، و جلب سلمان البراك، و كنت قد بينت كيف ألقى القبض عليّ في البصرة و جى بي مخفوراً بواسطة الجيش لأحضر جلسة مثل هذه الجلسة.

وأيد توفيق السويدي، وهو أحد رؤساء الوزراء السابقين، كما كان نائباً عن بغداد في المجلس النيابي، أن النواب لم تمارس عليهم أية ضغوط قائلاً: "أنا اطلعت على قضايا كثيرة من بعض أعضاء المجلس العالي بأنهم كانوا قد صارحوا الحكومة السابقة. حكومة الدفاع الوطني بأن عملها باطل وقط، وإن اجتماع المجلس غير دستوري، فنقبت هذه الصراحة وعذرت هؤلاء النواب، بالرغم من غطرستها، وعندما قيل لها إننا معذرون في عدم حضور المجلس وغيره لم يحصل منها شيء".

وتميز موقف الشيخ عبود الهيمص بثبات أكبر حتى بعد فشل الحركة وعقد الهدنة، فلم يرسل برقية تهنئة للوصي بعد عودته، بالرغم من أن أغلب الشخصيات والعشائر قامت بإرسال برقيات تعبيراً عن فرحها

وتأييدها، وقد أكد الشيخ عبود الهيمص رفضه بالرغم من إلحاح قائمقام الهاشمية (حميد الدبوني) قائلاً له: "أنا أعلم إن الحركة انتهت وإن الوصي عاد للبلاد فليس برقبتي ولا برقية غيري أي أثر علي الموقف وإنني لن أرسل أية برقية حفظاً لكرامتي وثقة الناس بي لأنني بالأمس القريب كنت مسلحاً على رأس عشيرتي ومؤيداً للحركة التي هي ضد الإنكليز وليست ضد الوصي". وكرر الشيخ عبود الهيمص رفضه، حتى بعد إلحاح منصرف لواء الحلة (أمين الخالصي) الذي نوه للشيخ إلى معتقلات العمارة، فأجابته الشيخ عبود الهيمص قائلاً: "أن الشخص الذي يشتغل بالأمور العامة يجب أن يوطن نفسه على معتقلات العمارة وغيرها فأرجو أن لا تكرر الطلب".

ويؤكد الشيخ عبود الهيمص، أن موقفه المؤيد لحركة مايس خلق حالة جفاء بينه وبين الوصي عبد الإله، وكذلك العديد من الساسة، وقد أزيلت هذه الجفوة بواسطة السيد د. سعد صالح، منصرف لواء الحلة آنذاك الذي هيا مقابلة للشيخ مع الوصي عبد الإله، وبالرغم من هذا فقد بقي الشيخ عبود الهيمص مقتنعاً بموقفه، وقد عبر عن اقتناعه هذا حين بادره الوصي عبد الإله قائلاً: "إيه عبود إن الناس لا يعرفون ما بينك وبينني"، وردّ الشيخ عبود الهيمص مديفاً ما ورد في الماضي القريب، قائلاً للوصي: "إن بلادنا اشتبكت في حرب وكان لزاماً علينا شننا أم أبينا الدفاع عن الوطن، وأنا اعتبر نفسي غير مخطئ ولا مقصر".

وهكذا فإن مواقف الساسة الحليين بدت مضطربة كاضطراب الوضع السياسي، ويبدو أن المصالح والخوف على المقعد النيابي، والعلاقات الشخصية، وممانعة السلطة على أساس الموقف الصحيح كان له أثر في اتخاذ المواقف. حاول نوري السعيد منذ بداية اندلاع الحرب العالمية الثانية في الثالث من ايلول ١٩٣٩، زج العراق في الحرب إلى جانب الحليفة بريطانيا، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذها بشأن الرعايا الألمان المتواجدين في العراق، إلا أنه فشل في الحصول على الدعم الكامل لفكرته في وقوف العراق إلى جانب بريطانيا.

وألقى نوري السعيد خطاباً بين فيه واجبات

العراق تجاه بريطانيا حسبما تنص عليه معاهدة ١٩٣٠، وأن العراق ليس مكلفاً بالقيام بأي أمر في حالة اشتراك حليفته بالحرب سوى تقديم التسهيلات، ولا يترتب عليه الاشتراك في الحرب، إلا إذا هوجم ليدافع عن حدوده.

وقد أوضح طه الهاشمي الذي كان يتولى وزارة الدفاع، الضغوط التي مارسها عليه نوري السعيد من أجل إعلان الحرب، لكنه رفض رغم تلك الضغوط، ولم يستطع نوري السعيد تحقيق فكرته التي تدعها بريطانيا والباطل الملكي، إلا بعد فشل حركة مايس، إذ أن فشل هذه الحركة أدى إلى تشتيت قاداتها الذين كانوا مناوئين لسياسة نوري السعيد، كما أدى هذا الفشل إلى فرض السياسة والقرارات التي تبنتها دون أية معارضة تذكر.

وتولى نوري السعيد تأليف الوزارة للمرة السابعة، منتخبا أعضاء وزارة من الموالين لسياسته، وقد استوزر أول شخصية سياسية حليّة، وهو سلمان البراك الذي عهد له بوزارة الاقتصاد، وبهذا أصبح متضامناً مع الوزارة في اتخاذ قراراتها.

وبدأت الوزارة الجديدة تمهد لتحقيق الفكرة السابقة في انضمام العراق إلى جانب الحلفاء في الحرب، فدعت مجلس النواب إلى عقد اجتماعه في الثاني عشر من تشرين الثاني عام ١٩٤٢، وقد افتتح الوصي عبد الإله هذا الاجتماع مثنيًا على ما حققته بريطانيا من انتصارات، داعياً إلى توثيق العلاقات بالحليفة بريطانيا، وتنفيذ معاهدة التحالف المعقودة بين الطرفين، ثم بدأ الوصي ينوّه في خطابه إلى فكرة الانضمام إلى الحرب قائلاً: "فقضية الأمم المتحدة هي قضية الأمة العربية، وكل ما ورد في ميثاق الأتلاتني، وخطب رئيس وزراء بريطانيا، ورئيس جمهورية الولايات المتحدة، ووزير خارجية بريطانيا، وأخيراً ما سمعه مجلس الأمة البريطاني من المارشال سمطس رئيس وزراء جنوب أفريقيا، ينطبق كله على سياستنا الخارجية".

وبعد سماع ما جاء في خطاب العرش، أو ما نوري السعيد إلى أتباعه في المجلس النيابي أن يتقدموا بطلب إلى رئيس المجلس النيابي يطالبون فيه بانضمام العراق إلى مبادئ ميثاق الأتلاتني، وقام (٢٢) نائباً

بتقديم الطلب، كان من بينهم ثلاثة من النخبة السياسية الحليّة الممثلة للواء الحلة في المجلس النيابي، وهم سلمان البراك، وعبد الهادي الظاهر، ومحمد باقر الحلي، وقد أكد الطلب تحقيق الانضمام إلى مبادئ الميثاق، واتخاذ الحكومة التدابير اللازمة لتحقيقه بأسرع وقت ممكن، وعلى أثر الطلب المقدم من النواب، جرت مناقشات حوله داخل المجلس النيابي، إذ تطرق نائب بغداد توفيق السويدي مبعراً عن رأيه في الطلب المقدم للانضمام إلى ميثاق الأتلاتني، وإن هذا الطلب يعد غلطة، لأن الميثاق عقد بين دولتين هما بريطانيا والولايات المتحدة، ولكن الانضمام يكون إلى ميثاق (٢٦) دولة الذي عقد في الولايات المتحدة استناداً إلى ميثاق الأتلاتني، ويعتقد أن النواب أصحاب الطلب أرادوا ذلك. وقد أيد محمد باقر الحلي ما ذهب إليه توفيق السويدي، كما طالب بإحالة التقرير إلى لجنة خاصة لدراسته وتمحيصه، ثم بعد ذلك إحالته إلى الحكومة.

وعبر عبد الهادي الظاهر عن وجهة نظره قائلاً: "إن القصد من تقديم هذا التقرير هو أن نظهر مبادئنا وشعورنا لالتحاق في المبادئ المقررة بالميثاق وهي حرية الشعوب ورفاهها، أما حيث الشكل بأن يكون الانضمام إلى الميثاق أو ميثاق الـ (٢٦) دولة، فهو من اختصاص الممثلين في وزارة الخارجية، القصد هو أن نبدي رغبتنا بأننا مستعدون لتأييد هذه المبادئ، وأن الحكومة هي التي تنظر بصحة التقرير أو عدم صحته".

ويبدو أن محمد باقر الحلي لم يكن مدركاً لخطورة دخول الحرب إلى جانب الحلفاء فحسب، بل كان مبهوراً بخطاب الوصي، وسياسة نوري السعيد في المجال الخارجي، فقد عد الوصي مصيباً في ما تطرق إليه من بذل أقصى ما يمكن بذله لتأييد الحلفاء في صراعهم ضد النازية والفاشية، وأن نوري السعيد موفق كل التوفيق في سياسته الخارجية.

أما الطلب المقدم من النواب، فقد تمت إحالته إلى مجلس الوزراء بعد المذاكرة، واستطاع سلمان البراك أن يعبر عن رأيه بوصفه أحد أعضاء الوزارة في قرار مجلس الوزراء المتضمن الانضمام إلى مبادئ

ميثاق الأتلاتني، الذي يتطلب الانضمام إليها إعلان حالة الحرب بين العراق ودول المحور الثلاث، وعده منظماً إلى ميثاق الأتلاتني الموقع عليه في واشنطن في الثاني من كانون الثاني عام ١٩٤٢.

وحملت الإرادة الملكية التي أعلنت وجود حالة حرب بين العراق ودول المحور توقيع سلمان البراك، وقد أرخت في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٢. وعلى أثر الكلمة التي ألقاها رئيس الوزراء نوري السعيد في المجلس النيابي في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٤٣، التي أعلن بها الانضمام إلى ميثاق الأتلاتني، ودخول الحرب إلى جانب الحلفاء، ألقى محمد باقر الحلي هو الآخر كلمة، عبر فيها عن فرحته وابتهاجه، وتأييده لهذه الخطوة متفائلاً في تحقيق الوعود والمواثيق التي تصفها ميثاق الأتلاتني في دعم القضايا العربية، التي لم يتحقق فيها شيء حتى بعد انتهاء الحرب، وقد بدأ محمد باقر الحلي قائلاً: "ومن خطب الحسنة لم يغله المهر

. حسناً يا سادتي هو الاستقلال التام الناجز والسيادة. والاستقلال لا يعطى بل يؤخذ. نعم هذه هي إحدى خطوات فخامة نوري السعيد ولا عجب فهو ابن القضية العربية البار، إنه من أسعد أيام العراق، اليوم الذي يعلن فيه الحرب على الدول المعتدية فيصيح له الحق بمطالبة الأمم بتحقيق الوعود التي حوّاها الميثاق وعليه لا أشك أنه ليس النواب وحدهم الذين طفق على وجوههم البشر، فأنا واثق أن العراق بأجمعه يشاركهم ومن ورائه البلاد العربية سترحب بهذه الخطوة التي كان من ورائها سمو الوصي المعظم وحكومته الرشيدة التي وقفت هذا الموقف المشرف، فليحي العراق وليحي العرب".

أما الشيخ عبود الهيمص، فيوضح في مذكراته موقفه من إعلان الحرب قائلاً: بعد انتهاء حركة رشيد عالي الكيلاني بمدّة حضرت إلى المجلس النيابي فوجدت في غرفة رئيس المجلس كلا من نوري السعيد رئيس الوزراء وتحسين العسكري وزير الداخلية، ففاجأني تحسين بأن قدم لي ورقة وقع عليها بعض النواب اقتراحاً يطالبون فيه من الحكومة إعلان الحرب على دول المحور، وطلب مني أن أوقعها فقلت له: أرجوك اعفني من هذا الأمر فاستكرت ذلك واستغرب من موقفي هذا، فعقبت على ذلك قائلاً: إنك تعلم أنني كنت من مؤيدي حركة رشيد عالي الكيلاني وهي حركة يقال عنها أنها موالية للمحور ومعنى توقيع علي هذا الاقتراح أنني تراجع عن موقفي السابق وعن مبدئي، ولا يسعني أن أوقع حتى لو تراجع عن رأيي، لأن القضية كرامة شخصية، فأنا أيدت الحركة لأنها حركة كانت تستهدف الدفاع عن الوطن من خطر نزل به مهما كانت أسبابه، لذلك لا أستطيع توقيع مثل هذا الاقتراح لأن في توقيع هذا الطلب أن الناس تفقد الثقة بشخصي، كما أن توقيع لا يقدم ولا يؤخر لأن الحكومة سوف تعلن هذه الحرب".

وبالرغم من أن الشيخ مخيف الكتاب، لم يكن ممثلاً للواء الحلة في المجلس النيابي، إلا أنه عبر عن رأيه الراض لدخول العراق الحرب إلى جانب بريطانيا، معللاً رفضه من أن الحرب ستجر على العراق تبعات مادية تثقل كاهله، إذ أنه الآن يعاني من أزمة اقتصادية حادة من جراء هذه الحرب، وهو خارجها فكيف به إذا دخلها، كما أنه يرى في الحياد موقفاً صائباً دون الانحياز إلى كفة معينة.

عن رسالة (دور النخبة الحليّة)





# الإصلاحات الإدارية العثمانية وأثرها في العراق 1839-1908

■ د. محمد عصفور سلمان

أصبحت منطقة المشرق العربي ومصر تحت سيطرة الدولة العثمانية خلال النصف الأول من القرن السادس عشر. فقد تمكنت القوات العثمانية في عهد السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥٢٠) من فرض سيطرتها على بلاد الشام ومصر والحجاز، وفي عهد السلطان سليمان القانوني (١٥٦٦-١٥٢٠) سيطرت القوات العثمانية على العراق، كما أرسلت في عام ١٥٢٨ حملة عثمانية لاحتلال اليمن أقتصر توأجدها على منطقة السواحل، ومناطق أخرى قريبة حيث لم تتمكن القوات العثمانية من فرض سيطرتها الكاملة على اليمن، فخرجت اليمن في عام ١٦٣٥ عن السيادة العثمانية، ثم أعيد احتلالها ثانية عام ١٨٧٢ وأستمر الاحتلال العثماني للبلاد حتى عام ١٩١٨.



الذكور من يشاء ليخلف على السدة المصرية الوالي المتوفي. فإذا لم يوجد بين الأولاد والحفدة، خلف ذكر، خلف ذكر، فيختار الباب العالي من يشاء للولاية، بدون أن يكون لاولاد الإناء حق فيها، إلا إذا شاء السلطان اختيار أحدهم، على أن لا يتبع حق التوريث الاختيار.

وكان العراق قبل صدور قانون الولايات العثمانية مقسماً إلى أربع إبالات هي بغداد، والبصرة، والموصل، وشهرزور وعند تطبيق القانون في عهد ولاية مدحت باشا في العراق (١٨٦٩-١٨٧٢) قسم العراق إلى ولايتين بغداد، والموصل، وضمت الأولى سبعة ألوية هي بغداد، والحلة، وكربلاء، والعمارة، والمنتكف، والبصرة، ونجد الأحساء وعدد من الإقضية والنواح والقرى. أما ولاية الموصل فضممت ألوية الموصل، وكركوك والسليمانية، وعدد من الإقضية يرتبط بها مجموعة من النواح والقرى.

واستند مدحت باشا إلى قانون الولايات العثمانية لتنظيم أمور العراق، فعرفت البلاد في عهده تنظيمًا ارتبطت بواسطته أنحاء العراق كافة بمراكز إدارية رئيسة هي الولاية التي ترتبط بها مراكز إدارية أدنى هي اللواء، والقضاء، والناحية ثم القرية. فأرسل بذلك دعائم الإدارة الحديثة في العراق. وكانت

هذه الإجراءات الإدارية الجديدة كفيلة بخلق إدارة مركزية منظمة يكون مركزها بغداد وتولى الإشراف على شؤون الولاية. وتقرر بموجب القانون تشكيل مجالس إدارية محلية شبه منتخبة في كل وحدة إدارية، وقد وردت أصول انتخاب المجالس في قانون الولايات لعام ١٨٦٤، أما اختصاصاتها فوردت في نظام إدارة الولايات العمومية لعام ١٨٧١. وكان مجلس الولاية يتألف من الوالي رئيساً وعدد من الأعضاء بعضهم من الأهالي، والبعض الآخر من كبار الموظفين المتفذين، ووجدت مثل هذه المجالس أيضاً على مستويات الألوية والإقضية والنواحي والقرى.

وكان مدحت باشا بما يملكه من قدرة إدارية فائقة وخبرة متراكمة خلال مدة حكمه في ولايته نيش عام ١٨٦١ والطونة (الدانوب) عام ١٨٦٤، قد استطاع إراء المتصرفين والقائمقاميين في تقسيم الألوية والإقضية بناوحيها وقراها، والتي روعي فيها الزمن

أما منطقة سواحل الخليج العربي فقد كانت سيادة العثمانيين عليها ضعيفة، على الرغم من محاولاتهم في السيطرة على الأحساء والتوسع في منطقة الخليج العربي، وبقيت الدولة العثمانية تنظر إلى المنطقة بوصفها إقليمياً عثمانياً واقعا تحت نفوذها، إلا أن الواقع كان غير ذلك لانعدام أي سيطرة عثمانية على تلك المنطقة، واقتصر نفوذها على الاعتراف بالتبعية الاسمية للسلطان العثماني.

ولتنظيم إدارة هذه الولايات فقد وعد السلطان العثماني في خطبته باصلاح الإدارة، والقضاء على الرشوة والفساد في أجهزة الدولة، والقضاء على تجاوزات الولاة، في حين أكد خط همايون على المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات.

وكان قانون الولايات العثمانية الصادر عام ١٨٦٤، واللائحة التنظيمية للولايات الصادرة في عام ١٨٧١ المحاولة الأولى لاصلاح وضع الولايات العثمانية من النواحي الإدارية مع تأكيد خضوع الولايات للسلطة المركزية للدولة العثمانية لان القضاء على الفوضى الإدارية والرشوة، التي كانت سائدة قبل صدور القانون واللائحة الإدارية يجعل الحكومة قادرة على تطبيق الإصلاحات في الجوانب الأخرى من خلال تحسين وتنظيم وتطوير المؤسسات الإدارية للدولة العثمانية بكل ولاياتها.

حرصت الدولة العثمانية من إصدارها قانون الولايات تعزيز النظام المركزي للحكومة العثمانية على ولاياتها المتعددة، ورغم صدور القانون عام ١٨٦٤، إلا أنه لم يطبق في ولايات المشرق العربي في عام صدور. فقد تأخر تطبيقه في ولايات العراق واليمن والحجاز إلى سبعينيات القرن التاسع عشر، أما في مصر فكان لها خصوصية بعد توقيع معاهدة لندن في السادس عشر من تموز ١٨٤٠، فقد اكدت المعاهدة في كافة نصوصها بقاء مصر ولاية عثمانية، وفي الثالث عشر من شباط ١٨٤١ صدر مرسوم عثماني تضمن أنني عشر بنداً كان بمثابة قاعدة بني عليها كيان مصر السياسي والإداري معا، واصبحت مصر بموجبه ولاية عثمانية كباقي الولايات فقد تضمنت المادة الأولى من المرسوم " أن يختار السلطان العثماني من أولاد محمد علي الذكور أو أولاد أولادهم

وتلتحق بها مجموعة من الإقضية والنواحي والقرى.

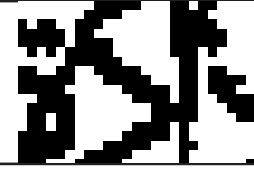
وشهد العراق تطوراً في مؤسساته الإدارية في نهاية القرن التاسع عشر واستخدم الموظفون من خريجي المدارس الحديثة في دوائر الولايات وشيدت الابنية الحديثة للدوائر، وأسوة بولايات الشام فقد تأسست في العراق دوائر للبرق والبريد، والمعارف، والبلدية، وغيرها من الدوائر التي كانت ترتبط بالوالي أو المتصرف والقائمقام ومدير الناحية، وظهرت مدن جديدة.

وكان تطبيق قانون الولايات العثماني لعام ١٨٦٤ ولائحة تنظيم الولايات لعام ١٨٧١ والتعليمات الخاصة بالجانب الإداري الصادرة من الباب العالي قد حققت، نوعاً من الامن والاستقرار في ولايات المشرق العربي.

وكان قانون الولايات العثماني قد نص على تشكيل مجالس إدارية في الولايات والألوية والإقضية والنواحي، كما شكلت

وحاصر مدينة الحلة وقتل متصرفها في واقعة سميت "ذبحة المتصرف" أو واقعة الدغارة. وجررت تغييرات في التقسيم الإداري للعراق ففي عام ١٨٧٥ أصبحت البصرة ولاية بعد فصل بعض الألوية من ولاية بغداد وضم الأحساء إليها واصبح ناصر باشا أول حاكم للبصرة التي عادت ثانية في العام نفسه لتكون لواء تابعاً لبغداد، واصبح العراق ولاية واحدة. وفي عام ١٨٨٤ تغير التقسيم الإداري ليصبح العراق مكوناً من ثلاث ولايات بغداد، والبصرة، والموصل، إذ استقطعت بعض الألوية من ولاية بغداد لتشكّل منها ولاية البصرة التي أصبحت تضم ألوية البصرة، والمنتكف، والعمارة، ونجد ويتبعها عدد من الإقضية والنواحي والقرى، وبقيت ولاية الموصل على سابق عهدها وترتبط بها عدد من الإقضية والنواحي والقرى، في حين تكونت ولاية بغداد من ألوية بغداد، وكربلاء، والديوانية





الإصلاحات في النظام الوظيفي فتشكلت المؤسسات الإدارية لاسيما في مجال إدارة الولايات والنظم القضائية وانشئت دوائر جديدة لتنسجم مع التطور الحاصل في الولايات مثل دائرة المعارف، والبرق والبريد، والنافعة، والإشغال، والزراعة، والمحاكم، والدوائر العسكرية، واستت لهذه الدوائر ابنية حكومية جديدة كما تأسست دور حديثة لتكون مقرا للوالي، والمتصرف، والقائمقام، ومدير الناحية، والجهاز الإداري لكل ولاية. ويرز بعض اصحاب الخبرة والكفاءة الإدارية في مؤسسات الولايات.

وظهر انتظام في سير المعاملات الإدارية وسرعة البت فيها، وأسهم عدد غير قليل من ابناء ولايات المشرق العربي موظفين في الدوائر الحكومية في الولاية، وكان بعضهم من رجال الإدارة والإعمال، وكان الموظفون كثيرا ما يقدمون الاقتراحات والتقارير في مختلف الموضوعات، ويتعرضون بالتفصيل لادق الامور اكثر من ذي قبل، ولاشك ان تقديم وعرض مشروعات الإصلاح كان من أهم السمات التي تميزت بها فئة الموظفين لاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي اواخر القرن نفسه ظهرت فئة من الموظفين العاملين في مجالس ادارة الولايات والاولوية ومجالس البلديات، وصناديق الاموال وغيرها من التشكيلات المحلية عن طريق منحهم الرتب والنياشين والدرجات الشرفية لنشاطهم الإداري وحسن اداءهم العمل في مؤسسات الدولة العثمانية.

وبرز التخصص في الإدارة في الولايات العثمانية وتأسست مؤسسات جديدة اتسمت في تطبيق اساليب حديثة لمتابعة الاعمال مع السرعة في اجراء المكتاتبات الجارية بين الولاية ومركز القرار في اسطنبول وحكومة الباب العالي، وان المكتاتبات القادمة من الوحدات الإدارية الغربية في الولايات أو في المركز كان يصدر القرار بشأنها اسرع ما كان عليه في النصف الاول من القرن التاسع عشر ويصدر المرسوم السلطاني الخاص بها.

وعلى سبيل المثال، كتب مدحت باشا، خلال ولايته في العراق، الى الباب العالي اقتراحا، بعد تصديق مجلس الولاية العمومي عليه، يطلب فيه تسجيل الاراضي المتروكة والمهملة باسماء الاهالي كي يجعلهم يحافظون على املاكهم ويهتمون باصلاحها وزراعتها والاستقرار فيها، وبناء على الاقتراح رفع مجلس الصدارة العثماني مذكرة الى السلطان عبد العزيز يقترح فيها الموافقة على المذكرة المتضمنة أسس معالجة مشكلة الاراضي الزراعية في العراق، فعلا صدر مرسوم سلطاني بالموافقة على الاقتراح، بتنظيم عملية تسجيل الاراضي.

واعترفت الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر واول القرن العشرين بفرصة أوسع للغة العربية في الإدارة في ولايات المشرق العربي كما استعانت بالعنصر العربي فيها، وفي الحكومة المركزية والوظائف الرفيعة في حكومة الولايات "السراي". فضلا عن اهتمام الدولة العثمانية بتنظيم عمل مؤسساتها الإدارية في ولاياتها المتعددة فقد كان للمؤسسات العسكرية نصيبا أكبر من الاهتمام والتحديث، كونها تشكلت الاساس في حركة الإصلاح العثمانية، إذ أن تطوير المؤسسات البحرية والحربية ورفدها بعناصر كفوءة حاصلة على معلومات اكااديمية عسكرية حديثة سيسهم في رفع المقدرة القتالية لافراد القوات العسكرية للدولة العثمانية ومنها بالتأكيد ولايات المشرق العربي، وتؤدي دورها في الدفاع عن الدولة وحمايتها.



الباب العظم في العهد العثماني

والمحافظة عليها، ويكون مدير الناحية مسؤولا في ناحيته ووظيفته اعلامية فهو ينشر انظمة وقوانين الدولة ويعلن او امرها في القرى التابعة لناحيته.

وبذلك نجحت الدولة العثمانية بتطبيقها قانون الولايات في إقامة نظام حكم مركزي اكتمل بناؤه في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وظهرت آثاره الواضحة في ولايات المشرق العربي، فقد كان لقانون ونظام الولايات العثماني للعام 1864 و1871 دور في تطور المؤسسات الإدارية وإعادة تنظيمها، وبرز ذلك بشكل واضح في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إذ استمرت فيه

تنظيم الطرق والمعابر وبمساعدة مهندسين، و"الاي بك" وهو ضابط يكون تحت امره الوالي، مهمته اجراء نظامات عساكر الامن (الضابطة). أما الولاية والاقتضية والنواحي فكان ينظمها جهاز اداري، فعلى رأس اللواء المتصرف ويعين بارادة سلطانية، ويساعده النائب، ومحاسب اللواء، ومدير التحريرات، ومأمور دفتر خاقاني، ومأمور نفوس اللواء، أما الجهاز الإداري في القضاء فيتكون من القائمقام على رأس كل قضاء ويساعده مدير مال القضاء، والموظفون الآخرون تتلخص اعمالهم بادارة جميع المكتاتبات والقيود

ومدير المعارف أختصاصه ترأس مجلس معارف الولاية والإشراف والتدقيق بكل الامور الخاصة بالتعليم والمكتبات ويعمل معه عدد من المفتشين والمعاونين، ومدير الزراعة والتجارة لإدارة تجارة الولاية والنظر في امور الزراعة، ومدير دفتر الخاقاني واختصاصه تفتيش واجراء احكام القوانين والانظمة والتعليمات التي تتعلق بحق إدارة الاملاك والاراضي والنفوس، وموظفو الاملاك والنفوس مهمتهم إدارة القيود الاساسية المحلية، ومدير الاوقاف كان مسؤولا عن تحصيل اموال الاوقاف وشؤونها، ومدير النافعة كان مسؤولا عن

مجالس اختيارية في القرى. وكانت تلك المجالس تتشكل من مدير ومعاون له وعدد من الاعضاء يتم تعيين بعضهم من الحكومة العثمانية، وينتخب الاهالي القسم الآخر، وهؤلاء المنتخبون هم سكان اللواء والقضاء والناحية. وأسهم أعضاء المجالس في تنظيم وإدارة الشؤون العامة في الولاية وبالتنسيق مع المسؤول الإداري، الوالي او المتصرف أو القائمقام أو مدير الناحية. ولهؤلاء املاك من الموظفين لإدارة المؤسسات الحكومية في دوائر البرق والبريد، والبلدية، والصحة، والمعارف، والقضاء، ومن "دراسة مجالس الإدارة يتضح أنها كانت تهدف الى تدريب الاهالي على الحكم المحلي واثراهم في المسؤولية، وان يكون لاهل المكانة الرأى في إدارة امورهم على أن تظل للحكومة المركزية اليد العليا في تسيير شؤون الدولة". وكان قانون البلديات الصادر في السابع والعشرين من رمضان 1294هـ/1877م قد منح مجالس الإدارة في الولايات العثمانية حق تقسيم المدن الى مناطق حسب مساحتها وعدد سكانها.

وكان الجهاز الإداري في مركز الولاية يتكون من الوالي يساعده بموجب القانون مجموعة من الموظفين هم معاون الوالي، والدفتردار الذي يلي الوالي في السلم الوظيفي من حيث الأهمية، وهو مسؤول عن الامور المالية في الولاية، وارتبط به محاسبو الولاية وكانوا ينفذون اوامره وتعليماته وكان المكتوبجي يشرف على امور تحريرات الولاية وعمل بمعيته قلم تحريرات لاجراء مكاتبات الدائرة الرسمية والمحافظة على اوراقها وقيودها، واشرف المكتوبجي كذلك على مطبعة الولاية، وقام بعمل هام هو إصدار حولية سنوية للولاية عرفت باسم "السالنامة".

وهناك موظفون آخرون في الولاية هم مدير الامور الاجنبية يكون واسطة للمخابرات بين الوالي والموظفين الاجانب كالقناصل وموظفي القنصليات، وكان يعين من الباب العالي بترشيح من وزارة الخارجية

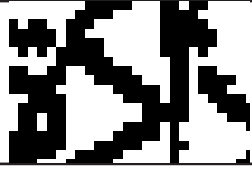


السلطان عبد الحميد



مدحت باشا





## عبد الوهاب مرجان

### وعلاقته بالحزب الوطني الديمقراطي

■ حسن احمد المعموري



والايمان في اول كانون الاول ١٩٤٥م. أكد الوصي في ذلك الخطاب ان الدولة العراقية ملكية ديمقراطية حرة مستقلة متمسكة بالسياسة الخارجية التي وضعها الملك فيصل الاول في جميع النواحي وذكر بان تلك هي الارقان الاساسية الوطنية والقومية التي لا غنى لاي حزب او هيئة سياسية عن اتخاذها قواعد ثابتة لمنهجها التصفيقية التي وضعتها لخدمة البلاد فان الاحزاب والهيئات الوطنية التي لم يصح بقاء البلاد خالية منها ستتقدم لامة بخطها ومنهاجها في معركة الانتخابات .

وبناء على تلك السياسة التي نوه عنها الوصي في خطابه المذكور قدمت وزارة حمدي الباجه جي الثانية استقالتها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٦م وتألقت بعدها وزارة توفيق السويدي الثانية في ٢٣ شباط ١٩٤٦، الذي اصبح فيها سعد صالح وزيراً للداخلية، وفي ٥ آذار ١٩٤٦م اعلن توفيق السويدي منتهج وزارته الجديدة وقد عد بنقل حالة البلاد الى الوضع الجديد الذي تقتضيه ظروف السلم

وفسح المجال لتأسيس الاحزاب السياسية وتحقيق اهداف خطاب الوصي الذي القاه في ٢٧ كانون اول ١٩٤٥. وفقاً للسياسة التي انتهجتها حكومة توفيق السويدي والتي اجازت تأسيس الاحزاب عام ١٩٤٦. قدم كل من كامل الجادرجي، ومحمد حديد وعبد الكريم الارزبي ويوسف الحاج ياس، وحسين جميل وعبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة طلبا الى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم الحزب الوطني الديمقراطي وقدموا مع الطلب منهاج الحزب

لقد اختار عبد الوهاب مرجان الانضمام الى الحزب الوطني الديمقراطي لانه كان يعتقد انه منسجماً مع افكاره التي تمقت الشيوعية ومن سار في ركبها. ولا يريد دخول المبادئ اليسارية المتطرفة في هذا التنظيم، بل كانت اهداف هذا الحزب وتوجهاته اقرب الى ميول عبد الوهاب مرجان وتطلعاته. لذا وجد في هذا الحزب ما يلبي تطلعاته الفكرية فأنظم اليه، فضلاً عن ان الحزب كان يضم نخبة من السياسيين المعروفين والذين لديهم باع طويل في السياسة العراقية امثال كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وغيرهم. وعلى اية حال كان دخول عبد الوهاب في هذا الحزب تعد التجربة الاولى له في مجال الاحزاب السياسية.

ويلاحظ على الهيئة المؤسسة انها ضمت بالإضافة الى جماعة الاهالي السابقة شخصيات اقطاعية وبرجوازية كبيرة من امثال عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي ولهذا وصف بعضهم الحزب بأنه يمثل يمين الحركة الديمقراطية). وضم ايضا بين اعضائه عدداً من ذوي الثقافة العالية ومن الذين يعتقدون بالمبادئ الاشتراكية بصورة حقيقية والذين مارسوا الحياة الحزبية مدة طويلة وكانوا متفرغين للعمل الحزبي .

ووصف الحسني هذا الحزب بأنه ذو النظرة الإصلاحية الاجتماعية ينبثق من جماعة الاهالي القديمة لعام ١٩٣٦ ويستمد قوته على الاكثر من اثرياء المدن ومن الشبان المتحمسين (ويوجه هجومه على الدول الغربية، وان خصومته للشيوعية لم تحل دون تأييده للسياسة الروسية)).

ان ابرز قادة الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي الذي وصف بأنه الاقطاعي ذو المبادئ الإصلاحية الراسخة الذي كان يتمتع باحترام الفئة المثقفة في العراق.

تأتي البداية الحقيقية التي مهدت لقيام الحزب الوطني الديمقراطي مع تجدد نشاط جماعة الاهالي المذكورة عام ١٩٤٢م وقيامها باصدار جريدة صوت الاهالي وما راقتها من انشقاكات ابرزت طبيعة الخلاف السياسي بين كتلتها كي ترسم بذلك الملامح الرئيسية لتشكيل هذا الحزب فيما بعد .

لقد جمع الحزب عند تأسيسه خليطاً من التيارات السياسية والفكرية وهو مفتوح على جميع الشخصيات الوطنية التقدمية ومنهم عبد الوهاب مرجان ويمثل مجالاً للعمل

الواجهي بالنسبة لمعظم الاحزاب وساعد في ذلك ماتضمنه الحزب من الاتجاهات والميول الوطنية والإصلاحية والديمقراطية والاشتراكية .

لقد لخص منهاج الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان عبد الوهاب مرجان احد مؤسسيه ومن واضعي اهدافه ومنهاجه في القيام باصلاح عام في كافة نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق تصميم منسق شامل لجميع تلك النواحي ويعمل على تحقيق تطور البلاد من وضعها المتأخر الى دولة ديمقراطية

عصرية . وقد وضع الحزب اهدافاً اعتبرها طريقاً لسيرته المقبلة في السياسة الخارجية، منها اكتمال استقلال العراق، واقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على اساس الصداقة والمناخ المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بحيث تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الامور المشتركة بينها في ادارة موحدة او نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بادارة شؤونها المحلية والعمل على استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها، ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين او انشاء دولة يهودية فيها.

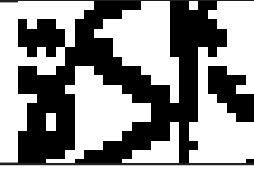
ربما كان لعبد الوهاب مرجان دور كبير وبارز في وضع الخطوط العريضة لمنهاج هذا الحزب ولاسيما في الجانب البرلماني حيث اكد هذا المنهاج على تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية تستلزم مسؤولية الوزارة امام مجلس نيابي منتخب، وتطبيق نظام الانتخابات المباشر واثراء الحياة السياسية الحزبية وتأييد الحريات الديمقراطية كالحرية الفردية وحرية الكلام والنشر والصحافة والاجتماع والاعتقاد وتوطيدها. واكد على اصلاح الجهاز الحكومي بحيث يصبح قادراً على القيام بواجباته واصلاح الجيش اصلاحاً يجعل منه جيشاً عصرية

مدرباً وقادراً على القيام بواجباته . ولا يفرق الحزب بين العراقيين ولا يميز بينهم ويجعلهم جميعاً متساويين في الحقوق والواجبات وان العراق ميدان للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون .

وقد اولى عبد الوهاب مرجان ومؤسسو الحزب الناحية الاقتصادية الهيمية في منهاجهم، حيث وضعوا تصميماً منسقاً عاماً لاصلاح حالة البلاد من جميع وجوها والعمل على تطبيق هذا التصميم وفق خطة منظمة خلال مدة معينة، وانهم ينظرون الى السبب الرئيس في تأخر الحياة الاقتصادية الى قلة الانتاج وسوء توزيع ثمراته، وبمعالجة العامل الاقتصادي يتم معالجة الفقر والجهل والمرض .

وكان عبد الوهاب مرجان من المؤمنين حقاً بازدهار الحالة الاقتصادية في العراق، ومن اجل انعاش الانتاج وزيادته وضعوا هدفاً





اول اجتماع لمجلس الاعمار وترأس الاجتماع السيد عبد الوهاب من اليسار الى اليمين السيد صادق كمونة والدكتور عبد الرحمن الجليلي. في وسط الصورة السيد عبد الوهاب مرجان رئيس الوزراء العراقي

اخر في انشاء مشاريع الري والتصريف وتصنيع الزراعة وادخال الآلة الزراعية التجريبية في مختلف انحاء العراق ومعالجة مشكلة الاراضي، وتوزيع الاراضي الاميرية الصرفة على اساس الملكية الصغيرة وتحديد الملكية الكبيرة وتوطين افراد العشائر الرحالة (الدو).

وكان برنامج الحزب يرمي الى وضع منهج تأسيس المشاريع الخدمية وتطبيقها، وان تقوم الدولة بتجهيز الماء والكهرباء للمواطنين وبناء مشاريع النقل باختلاف انواعها (3)، وتعمل على استثمار المعادن ومصافي النفط بحيث تنحصر فائدها للصالح العام، وتقوم الدولة على انعاش الحركة الصناعية من خلال مراقبة الرأسمال الوطني وتوجيهه والبدء ببعض المشاريع الصناعية لشركات يساهم فيها الجمهور).

وكذلك تقوم الدولة بمراقبة المصارف والاسواق المالية وتوجيهها وتأسيس مصرف وطني مركزي لاصدار العملة وتأسيس مصارف تجارية وصناعية وزراعية للقيام بالاعمال الضرورية للاقتصاد الوطني.

وقد اولى منهاج الحزب الوطني الديمقراطي الصحة اهمية كبيرة لما لها من اثر على زيادة نفوس العراق حيث اكد على ان هناك علاقة كبيرة بين سوء التغذية والامراض وعليه ركز على العناية بالتغذية، وتوسيع المعاهد الصحية، والاكتشاف من طلابها، وتوزيع الاطباء في جميع مدن العراق، وانشاء مستشفيات حكومية وانشاء مراكز للعناية بالطفولة والامومة.

وأكد عبد الوهاب مرجان بصفته رجل قانون على بعض فقرات منهاج الحزب التي تتعلق بتطبيق مبدأ الضمان الاجتماعي تطبيقاً يتناسب ووضع العراق الاقتصادي ليضمن لكل فرد حداً ادنى من المعيشة، وزيادة مساهمة الاهلين في ادارة شؤونهم المحلية واصلاح البلديات وتنظيم المدن وفق تصاميم عامة لضمان السكن وانشاء قرى عصرية للفلاحين في الريف وسعادة الاسرة وتحرير المرأة.

اما من الناحية الثقافية اكد منهاج الحزب على تعميم التعليم الابتدائي المجاني خلال عدد معين من السنين، وانشاء المدارس بحيث تكون كافية لاستيعاب جميع اطفال العراق، ومكافحة الامية وتوسيع التعليم الثانوي وجعله مجانياً، والاهتمام بالتعليم المهني

والزراعي وتوسيع التعليم العالي وتأسيس الجامعة العراقية.

وقد اكد الحزب على تهيئة فرص متساوية في التعليم على اساس الكفاية ونشر الثقافة والعناية بالمعلم وتحسين شروط خدمته وعمله واجاد سكنى له في القرى والامكن النائية ورفع مستواه).

وبعد ان تلقى كامل الجادرجي وزملاؤه كتاب وزارة الداخلية المرقم ٤٥٩٠ في ٢ نيسان ١٩٤٦ الذي سمح لهم بتأسيس الحزب الوطني الديمقراطي. أعلن الجادرجي عن عقد اجتماع عام في ٢٦ نيسان ١٩٤٦م لانتخاب اول لجنة ادارية مركزية. وتم الاجتماع الذي حضره اعضاء الحزب في داخل بغداد وخارجها والذي يصل عددهم الى ٧٦٠ عضواً في مدرسة التقيض في بغداد.

وقد ظهر تأثير الجناح اليساري واضحا فقد كان هناك عدد ممن رشح نفسه لعضوية اللجنة المركزية قد تأثر باتجاهات هذا الجناح حين اعلن ستة من هؤلاء وهم (كامل الحجاج مكي، وسليم طه التكريتي، وعبد الحسين الغالب، وحسن عباس الكرياسي، والحامسي زكي عبد الكريم، والحامسي طالب

جميل) تنازلهم عن ترشيح انفسهم الى زكي عبد الوهاب وطلبوا من مؤيديهم ومن يروم انتخابهم ان ينتخبوه بدلا عنهم، الامر الذي خلخل موازين الانتخابات.

وقد برز لأول مرة خلاف على بعض الاشخاص الذين يكونون قيادة الحزب العليا وقد رشحت الهيئة المؤسسة اعضاءها ليكونوا اللجنة الادارية المركزية، وبعد اجراء الانتخابات وقررت الاصوات فاز بعضوية اللجنة الادارية المركزية كامل الجادرجي وحصل على ٧٦٠ صوتاً وحسين جميل وحصل ٧٥٠ صوتاً، ومحمد حديد وحصل ٧٣٩ صوتاً، وصادق كمونة وحصل على ٧٣٣ صوتاً، وعبد الكريم الازري وحصل على ٦٩٧ صوتاً فيما حصل عبود الشالجي على ٥٢٥ صوتاً. وقد اصيب بعض اعضاء الهيئة المؤسسة بدهشة لفوز زكي عبد الوهاب وحصوله على ٤٦٢ صوتاً، وغضبوا لخسارة عبد الوهاب مرجان الذي حصل على ٣٠١ صوتاً ابعده عن اللجنة المركزية وقربت زكي عبد الوهاب). وهي مفاجأة مرة لعبد الوهاب لم يكن يتوقعها، كما كانت مفاجأة للأخريين الامر الذي سبب صدمة له.

وقد تعرض الحزب الوطني الديمقراطي الى عدة انشقاقات وازمات وكانت اولها هي خروج اربعة من اعضاءه المؤسسين ضمت في البداية عبد الوهاب مرجان وعبود الشالجي وصادق كمونة وعبد الكريم الازري والذين لم تربطهم ادنى رابطة بجماعة الاهالي.

وقد اختلفت الآراء حول سبب انسحاب عبد الوهاب مرجان من الحزب الوطني الديمقراطي حيث يعزى عبد الكريم الازري هذه الاستقالة الى تسامح الحزب في قبول الشيوعيين وعدم اتخاذ الاجراءات الوقائية السريعة لتصفية العناصر اليسارية المتطرفة من التنظيم، واعلان موقف صريح من الماركسية، وتضمين المنهج ما يوضح الفروق بين المبادئ التي قام عليها الحزب والمبادئ اليسارية الأخرى. مما يتعارض مع اهدافهم ومبادئ الحزب ومن ثم عدم قدرة الجادرجي في صدهم وضعفه في مجابهتهم وانه حاول واقرائه المنسحبين مرات عدة وتباعاً تصحيح المسار وانهم حذروا كامل الجادرجي وطلبوه بعدم قبول الشيوعيين في الحزب والا ستكون النتيجة انسحابهم من الحزب وبالفعل كان ذلك.

ويرى عماد عبد الوهاب مرجان ان الاستقالة

جاءت (لاسباب طائفية) رداً على نشاط حسين جميل الحزبي الذي وصف بالنشاط الطائفي. وهذا الكلام هو تأكيد لما قاله محمد صادق السعيد عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي لعام ١٩٤٦م.

اما حسين جميل فقد نفى هذه التهمة و اشار الى عدم صحتها وقال بان المنسحبين من الحزب لم يوجههم في العمل أي تفكير طائفي ولا حتى بالنسبة للقياديين الآخرين، ودلل على عدم صحة الامر بقوله ان عبد الكريم الازري كان نائباً لرئيس الحزب عند استقالته، و بان صادق كمونة والشالجي كانا عضوي اللجنة المركزية، اما بالنسبة لعبد الوهاب مرجان فقد كان خروجه لأسباب تكمن بعدم نجاحه في انتخابات اللجنة المركزية، ولخص الاسباب بانها (ايديولوجية) وذلك لاختلاف القيادة مع المنسحبين حول العمل والمواقف التي يجب اتخاذها تجاه احداث معينة.

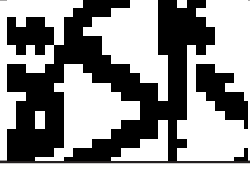
ويرى محمود حسان مرجان ان المناورات والاتجاهات التي ظهرت واضحة جلية بعد تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي والتي كانت خروجاً للحزب من المنهج السليم والمفاهيم الديمقراطية والتي فوجئ بها عبد الوهاب مرجان وبعض رفاقه المؤسسين، كذلك شعر بان اتجاه الحزب حمل نفساً تكتلياً ضد اتجاهه القومي.

ويذهب حنا بطاطو الى ان اكثرية تبلغ ٧٦٠ عضواً من الذين حضروا الاجتماع هزمت عبد الوهاب مرجان الذي كان من المرشحين الاقوياء وانتخب بدلاً منه يساريا هو المحامي زكي عبد الوهاب وهذا مما ادّى الى انسحاب مرجان من الحزب.

بينما يرى عبد الرزاق الحسيني، ان هزيمة عبد الوهاب مرجان اثناء عملية الانتخابات للجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي جعلته يغضب لهذه النتيجة ويعلن انسحابه من الحزب).

وبعد استعراض الآراء السالفة وجد الباحث ان سبب استقالة عبد الوهاب مرجان من الحزب الوطني الديمقراطي ترجع الى اختلافات سياسية فكرية اذ لم يكن عبود الشالجي وصادق كمونة وعبد الوهاب مرجان من جماعة الاهالي. مما ولد نفساً تكتلياً ضدهم اثناء عملية الانتخابات، فضلاً عن عدم فوزه في اللجنة المركزية التي كان يحسب لها حسابات مستقبلية.





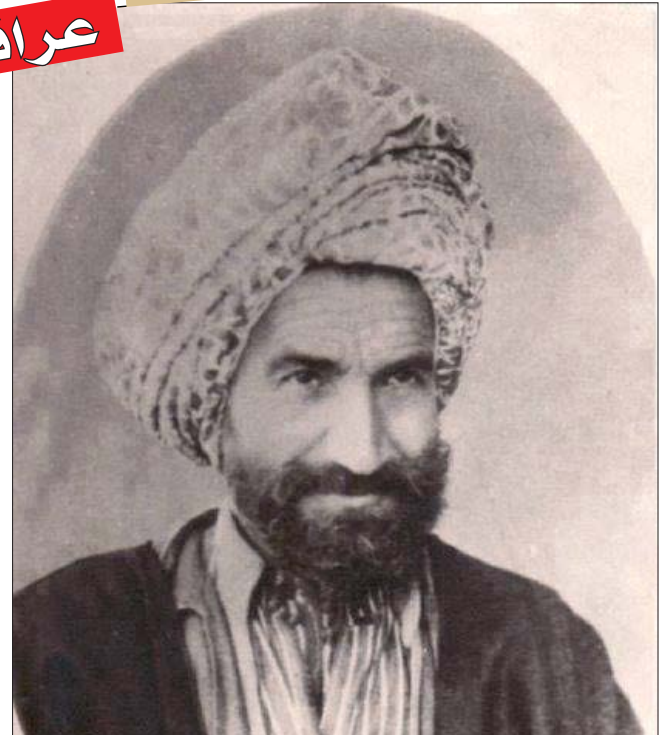
عند افتتاح حديقة الأمة بداية سنة ١٩٥٨

## عدسة

عراقية



المصور الشمسي في الجيل الماضي



الحاج موسى الاسترابادي احد تجار عصره في الكاظمية  
ومؤسس سوق الاسترابادي





مقهى بغداد في منطقة الميدان ١٩١٧



رئيس وزراء العهد الملكي السيد توفيق السويدي قابعا في سجن بغداد المركزي بعد احداث ١٤ تموز ١٩٥٨ م



الاعدادية المركزية للبنين في البصرة في ما بين الستينيات والسبعينيات

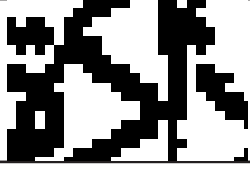


المدرسة الفيصلية في الكرخ



مجلة (الاذاعة) العراقية في الخمسينات





## شيء عن تاريخ (سنجار) وتسميتها

سنجار واحده من المدن المشهورة في اقليم الجزيرة وسميت بالجزيرة لانها تقع بين نهري دجلة والفرات وتشمل ديار ربيعة وديار مضر وديار بكر وهي مدينة قديمة وتاريخية وعمرها اكثر من ستة الاف سنة وهي ثاني اقدم مدينة في الشرق الاوسط بعد مدينة دمشق وهناك دلائل كثيرة تشير الى ذلك ومنها المنحوتات الحجرية مثل الاواني الحجرية والاثاث والحفر وغيرها من مستلزمات الحياة التي عثر عليها في الجبل والتي كانت تستخدم من قبل الانسان في تلك الفترة . ومدينة سنجان المدينة الوحيدة في العراق التي تشمل على السهل والجبل والوادي وتعرف هذه المدينة باسم سنجان نسبة الى الجبل الموجود على محاذة المدينة ويبلغ ارتفاع هذا الجبل حوالي (١٤٦٣)م عن مستوى سطح البحر وتمتاز هذه المدينة بعذوبة مياهها ومناخها وكثرة خيراتها

### ■ بكر علي ال برهيم عيشو

الدين الزنكي الاتاكي هو اول من حكم هذه المدينة وجعل منها امارة مزدهرة وضربت بها العملة وبقيت هذه العملات موجودة لحد اليوم ومكتوب عليها آيات قرآنية واسماء الملوك والامراء الذين حكموا هذه المدينة في تلك الفترة وهي

واستمر حكمهم الى (١٢٢٩م) وتعتبر فترة حكم الاتاكيه من احسن الفترات وفي اوج فترات العز والازدهار ولما بلغ منها الصيت في جميع بقاع الارض انذاك وحكموا هذه المدينة على احسن وجه والتعامل مع الناس بالعدل والمساوات وكان عماد

هم الميتمان الذين اتخذوا من هذه المدينة موقعا حصينا وكانت عاصمتهم على الخابور ومن ثم تمكن الاشوريين من السيطرة عليهم وانتزاع هذه المدينة من ايديهم وجعلوا منها قاعدته حربية ايضا وذلك لموقعها الجغرافي وحصانيتها وكان الاشوريين على نزاع دائم مع الحثيين واستمرت حربهم وقتا طويلا . ويسقط الاشوريين على يد الفرس الاخمينيين عام (٥٣٨ق م) اصبحت سنجان تحت سيطرة الفرس واتخذوها معقلا ضد الرومان وبعد معاهدة صلح تم التنازل من نصيبين وسنجان للرومان من قبل الفرس في عام (٣٦٣م) وكانت الحرب دائره كره للرومان وكره للفرس حينما اتى الفتح الاسلامي في عام ١٨ هجري ٦٣٩م على يد القائد عياض بن غنم في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رض) وكانت سنجان انذاك بيد الفرس . وحكمت هذه المدينة الكثير من الدول والحكام من امثال الحمدانيين والعقيليين في القرن الثالث والرابع الهجري ومن ثم بدا حكم الاتاكيه في عام ٥٢١ هجري ١١٢٧ ميلادي

الذين قاموا على عمل اكبر مشروع اروائي في العالم انذاك الا وهي نظام (الكهاريز) او (القنى) وهي عدة خطوط تنحدر من الجبل والى اراضي الجزيرة جنوبا وعددها (١١) خط وكانت اكبر مصدر اروائي الى جانب النهر لسقي المزروعات ولا يوجد هذا النظام في العالم سابقا الا في العراق وامريكا اللاتينية وبلاد فارس واليمن . والدليل بان الحثيون هم الذين قاموا بانجاز هذا المشروع الضخم قمت انا الكاتب بمرافقة الاستاذ الدكتور والبروفيسور (فؤاد العمري) الاستاذ في جامعة صلاح الدين والذي عمل بحثا عن هذا المشروع في الثمانينيات من القرن الماضي وتبين من خلال الدراسة بان الحثيون هم الذين قاموا على انجاز هذا المشروع وبدليل الات الحفر الموجوده في متحف الموصل والتي استخدمت في حفر هذا المشروع وهذه معلومه جديده لم يذكرها باحث او مؤرخ سابقا . وكما ذكرنا اول الاقوام التي سكنت هذه المدينة وحسب قول المؤرخين والرحاله امثال ابن بطوطه وابن الزبير واخرين

ومنذ القدم حيث كانت محطة استراحة الملوك والامراء على مدى التاريخ وكانوا دوم التصارع عليها للاسباب التي ذكرناها ولموقعها الاستراتيجي والحصين وكانت سنجان تقع بين نهريين احدهما يسمى نهر الحتات ويجري من تحت السور الروماني ويصب في الثرثار والاخر نهر دار العين الذي كان يتجمع من مياه الينابيع الغزيرة المنحدرة من الجبل ويشكل نهرًا ويجري باتجاه الجزيرة أي البادية وتسقي بساتين النخيل والكروم والمحاصيل الزراعيه كالقمح والشعير والكتان والسمن وكانت سنجان وتحديدا الجبل من المصادر المنتجة والمصدر الرئيسي في المنطقة من محاصيل الجوز وفرك اللوز والتين وذلك لملاءمة المناخ مع هذه المحاصيل ولخصوبة الارض ولاتوجد اخصب من تربة سنجان في جميع بقاع العالم ولحد هذا اليوم . لم يذكر المؤرخون ولا توجد هناك مصادر تشير الى اول الاقوام التي بنت هذه المدينة . واكثر المصادر تذكر تاريخ الذين سكنوها ومنذ الالف الثاني قبل الميلاد هم الميتمان ومن ثم الحثيون

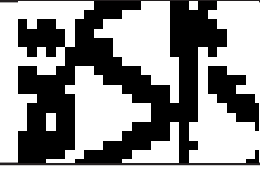


مزار ابيدي



الايديية في اوائل القرن العشرين





ل(سنكار) وربما هي نفس سنكارا الوارده في الكتب البابلييه والاشورييه في حين اخطا القزويني عندما قال بانها سميت باسم السلطان سنجر السلجوقي وهذا ايضا غير صحيح لان ولادة هذا السلطان في سنجار . ويرى الاب انستانس ماري الكرملي ان اصل تسمية سنجار فارسي لكون كانت تابعه للفارس سموها بهذا الاسم نسبة الى احد الطيور الجارحه وهو النسر وسبب التسميه يعود الى الجبل وان اللأند به يصبح كالنسر منيعا امينا لايرام ولاينال . ويعتقد بعض الباحثين ان شعار الوارده في التورات في اكثر من موضع هي سنجار الحاليه وكانت تضم مناطق جغرافيه اوسع مما هي عليه الان حيث كانت مملكة بابل واكد وارك في ارض شنعارويروي دانفيل ان اسم سنجار الحالي هو تحريف لاسم شنعار او سنغاروهناك من يرى ان اسم سنجار هو كوردي حيث يسمونها شنكاري باماله الياء وكذلك شنكار التي تفيد معناها النار الجميله وربما الارض الجميله . وشنكال تعني ضمنا الجهة الجميله او الرايه الجميله وان الكلمه عربت الى سنجار . بينما يرى اخرون ان اصل الاسم زنكار والتي تعني باللغه الكورديه ره نكين أي اللون نسبة الى جبلها الذي يتلالا عندما تضربها اشعة الشمس وذلك بسبب المعادن الكثيره التي تدخل في تركيبه وخاصة الحديد وعلى ضوء ذلك هناك من لايستبعد ان يكون الاصل هو (اسنجان-ثاسنه جار).

مسرحا للاحداث الى العهد العثماني الذين اكملوا المسيره لسلب خيراتها واذلال اهلها وبقيت سنجار حالها حال الدول التي كانت تحت السيطره العثمانيه انذاك ولمده تتجاوز الاربعة قرون ونصف والى ان تاسست الدوله العراقيه في عام(١٩٢١م) واستقلالها . واما مكون المجتمع السنجاري في تلك الفترات كان من الكورد الزراريين وحسب قول الكثير من الرحاله والمؤرخين من امثال ابن الزبير وابن بطوطه الذي يذكر في رحلته ويقول ان اهل سنجار هم من الكورد وهم اهل كرم وجود وسخاء وشجاعه والتقى بامام وخطيب جامع سنجار الزاهد عبالله الكوردي وكذلك ابن الزبير يقول بان اهل سنجار هم من الكورد وهذا دليل قاطع على كورديه المدينه ومنذ القدم . واما عن اصل تسمية هذه المدينه العريقه بهذه التسميه فالروايات كثيره فهناك من يقول بان تسمية سنجار اتت من تسميات ذات اصول كورديه وعربيه وتركيبه وفارسيه وارانميه وان الاسماء الحقيقيه لكثير من هذه المواقع قد اختلفت وذلك بسبب قيام العامه بتحريف هذه التسميات . فمنهم من يقول انها اتت بعد طوفان نوح(ع) بعد ان اصطدمت سفينهته بجبل سنجار وقال ان سن هذا الجبل جار علينا ومنها اشتق كلمه سنجار ولايمكن الاخذ بهذه الروايه الضعيفه لكون نبي الله نوح(ع) كان يتكلم اللغه العبريه ولايتكلم اللغه العربيه ومنهم من يرى ان اسم سنجار اتى من سنغار حيث وردت على عملة عماد الدين الزنكي بن اق سنقر مؤسس اتابكيه الموصل ومن المحتمل ان سنجار هي تعريب



سنجار القديمة

عليه الان من الناحيه السكانيه وهذا دليل الزهو والازدهار في تلك الفتره . وهكذا تصارعت الدول والممالك على هذ المدينه التي هي ذات موقع استراتيجي وحصين وذو خيرات وفيره منها الحيوانييه والزراعيه والصناعيه والتجاريه وبقيت

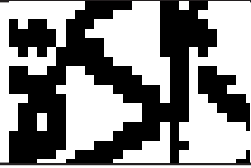
اوريانوس في عام(١٣٦)م والذي يبلغ طول محيطه حسب ما ذكره حمدالله المستوفي(٧٥٠هجري) اثنتين وثلاثين الف خطوه فهذا يشير الى ان المدينه اكبر مما هي عليه الان وان للسور اربعة ابواب من جهة القبله أي جنوب المدينه ويسمى احدهما باب المساء والاخر الباب الجديد والذي يتوسط البابين وباب العتيق ومن جهة الشمال وباتجاه الجبل يسمى باب الجبل . ومن ثم السور الثاني الذي هو اقل ارتفاعا من السور الروماني الذي بناه عماد الدين الزنكي الاتابكي وايضا من الاثار مرقد السيده زينب (ع)والذي قام ببنائه بدر الدين لؤلؤ في عام(٦٥٧هجري)وكنكك من الاثار الشاخصه قبتي الاخوين الذي يعتقد بانهما اولاد علي بن ابي طالب(ع) ويعتقد اخرون بانهما من اولاد السيده زينب عليها السلام عندما اخذوهم سبايا الى الشام بعد انتهاء معركة الطف معركة الحق ضد الباطل وفي كل الاحوال يعود تاريخ بنائهما الى القرن السادس والسابع الهجري وهما شاخصان الى اليوم على الشارع العام وفي مدخل المدينه . بقيت هذه المدينه تحت سيطرة الاتابكيين الى عام (١٢٢٩م)ومن ثم سيطر على هذه المدينه القائد الكوردي صلاح الدين الايوبي وعند انتهاء حكم الاتابكيه حكم هذه المدينه الايوبيين ومن اولاد صلاح الدين الايوبي . ومن ثم حكم الممالك الذي انتهى ايضا مع سقوط شنكال بيد المغول عام(٦٦٠هجري/١٢٦١م) ودمرت هذه المدينه بالكامل وتم قتل وابادتهم عن بكره ابيهم . وفي الحمله المغولييه الثالثه عندما استولى عليها تيمورلنك في عام(٧٩٦هجري/١٣٩٣م) كان عدد الدور اكثر من اثنتين وثلاثين الف داروهذا دليل اخر على انها اكبر مما هي

مصنوعه من النحاس وكانوا يتداولونها في تعاملاتهم التجاريه مع الدول المجاوره واهتم ايضا بالعمران وجعلها من ضمن خمس امارات كانت تحت سيطرته . ومن الاثار الشاخصه للاتابكيين اليوم هو منارة سنجار وهي مئذنه سنجار في ذلك الوقت ومحراب كوهكمت وهو على اغلب الظن مدرسه دينيه للعثور على بعض الالواح الطينييه والفخاريه مکتوب عليها ايات قرانيه ويعتقد البعض انها كانت مدرسه حربيه ويوجد فيها ضريح عماد الدين الزنكي الاول وبني هذا المحراب تخليدا لاعماله الحربيه . ومن الاثار الشاخصه اليوم ايضا باب الخان وموقعه بين تلغفر وسنجان وهو اقرب الى سنجان من الموصل والذي كان يسمى بفندق النصرانيه او دار استراحه للمسافرين من التجار وطلبة العلم والسياح وبني هذا الخان في اواسط القرن السابع الهجري أي القرن الثالث عشر الميلادي وشيده بدر الدين لؤلؤ وكما هو مدون على باب الخان . والسور الثاني على حد السور الروماني والذي هو اقل ارتفاعا منه والذي بناه عماد الدين الزنكي الاتابكي . وبنيت اكثر هذه المعالم الاثريه في عهد قطب الدين محمد بن عماد الدين الزنكي الاتابكي الذي بنى منارة سنجان والتي هي بمثابة مئذنه لأكبر جامع في سنجار في عام(٥٩٨هجري)أي في عام(١٢٠١م) والذي توفي في سنة (٦١٦هجري/١٢١٩م) واستخدمت هذه المناره الشاهقه انذاك منبرا للخطيب اضافه الى مرصد لترصد الغزوات من الاعداء وكذلك منبرا لقائد الجيش عند حدوث حدث طاري وتجمع الجيش لغرض ما . ومن الاثار الشاخصه ايضا الى اليوم هو السور الروماني كما نكرنا والذي بناه الامبراطور الروماني



عن موقع (كلكامش)





# وزارة ( النافعة ) في بدء العهد الملكي تسمية طريفة للخدمات ومهمات جسيمة

■ د. عدنان هريير الشجيري

بموجب خطة تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة التي أعدها برسي كوكس تألفت الحكومة المذكورة من مجلس وزراء وثمانية أدارات (وزارات) تنفيذية، وهي الداخلية، والعدلية، والدفاع، والمعارف والصحة، والنافعة، والتجارة، والإوقاف. وقد أقر الرقم تسعة في القانون الاساسي(الدستور) كحد اعلى للوزارات العراقية، كما نص على ان لا يقل عددها عن ستة بضمنهم رئاسة الوزراء. وفي خطة أخرى أعدتها دار الاعتماد البريطانية وزعت فيها الدوائر كل حسب اختصاصها او قريبا من ذلك الاختصاص بصفة دوائر مركزية او دوائر ملحقة.

وفي الوقت الذي بقيت فيه الحدود العليا والدنيا للتشكيله الوزارية ثابتة، فقد مر هذا التشكيل والدوائر الملحقة به بتغيرات كثيرة املتتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة التي عاشها العراق خلال عهد الانتداب، فقد تم استحداث ثلاث وزارات وهي وزارة الصحة، وزارة المعارف، والسري والزراعة، والغاء اربع وزارات وهي وزارة التجارة، ووزارة المعارف والصحة، ووزارة السري والزراعة، والإوقاف، فيما تم تغيير تسمية وزارة واحدة وهي وزارة النافعة الى وزارة الاشغال والمواصلات ثم الى وزارة الاقتصاد والمواصلات.

بموجب خطة توزيع التشكيلات الادارية التي أعدها برسي كوكس تألفت ادارة النافعة من مديريات الابنية والطرق، وسكك الحديد، والبريد والبرق، والسري، والمساحة. ولكن وضع الابنية والطرق تحت اشراف دائرة الاشغال العمومية، وبقاء سكك الحديد تحت

اشراف الحكومة البريطانية المباشر لم تعدل الخطة فاصبحت في اواسط ١٩٢١ تتألفت من التشكيلات الاتية: وزير - مستشار - سكرتير وعدد من الدوائر الاختصاصية الاتية: وقد شهدت الوزارة تغيرات كثيرة خلال السنوات التالية من عهد الانتداب، ففي عهد حكومة النقيب الثانية (١٢ ايلول ١٩٢١-١٩٢٢) غيرت تسميتها من وزارة النافعة الى وزارة الاشغال والمواصلات، اذ لم يعد اسمها العثماني يتلائم وسياسات التطور التاريخي. كما الحقت بها دائرة الآثار بعد فك ارتباطها بالمعارف. وذلك بسبب الخلاف الذي وقع بين المس بيل وساطع الحصري حول قانون الآثار فتمكنت المس بيل من اقناع مجلس الوزراء بذلك لتمكن من تمرير القانون المذكور، بعد وفاة بيل عام ١٩٢٦ فك ارتباط دائرة الآثار بالوزارة، واعد ارتباطها بوزارة المعارف وفي عهد حكومة عبد المحسن السعدون الاولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ - ٥ اب ١٩٢٣) تم تكليف الوزارة الاشغال والمواصلات في تموز ١٩٢٣ بالاشراف على دائرة سكك الحديد التي الت ادارتها الى الحكومة العراقية اعتباراً من الاول من نيسان من العام نفسه، وفي العام التالي (١٩٢٤) الحقت بها لجنة اسالة الماء لمدينة بغداد، وبموجب قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٧ فك عنها ارتباط دائرتي الري والمساحة للثان الحقتا بوزارة السري والزراعة المستحدثة. وفي عهد حكومة وزارة ناجي السويدي (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٩ - ١١ اذار ١٩٣٠) غيرت تسمية الوزارة الى وزارة المواصلات والاشغال. وفي نطاق استعدادات حكومات العراق

لمرحلة الاستقلال المقبلة، التي لاحت تباشيرها في الأفق في النصف الثاني من عام ١٩٣٢، أصدرت حكومة نوري السعيد الاولى (٢٣ اذار ١٩٣١ - ١٩ تشرين الاول ١٩٣١) في الثامن والعشرين في نيسان ١٩٣٠ النظام الاول للوزارة برقم ١٦ وبموجب تألفت الوزارة من ديوان وعدد من الدوائر المركزية وأخرى ملحقة: اولاً: ديوان الوزارة - واشتمل على المقر العام والدوائر المركزية ١. المقر العام : واشتمل على : الوزير : فهو الرئيس الاعلى للوزارة ومسؤول أمام مجلس الوزراء عن كافة الشؤون المتعلقة بالوزارة . ب. المستشار : وحددت وظيفته في الأمور الاستشارية وليس له ان يتدخل من امور الاجراء. ت. الملاحظ، وتولى ادارة المكتب الخاص، ويشرف في الوقت نفسه على شعبيتي الأمور الذاتية والسجلات وشعبة الرسائل والترجمة اللتين يتوليان الامور الادارية المركزية للوزارة. ث. السكرتير الفني -عمل مساعداً للمستشار وفي الوقت نفسه مسؤولاً أمام الوزير عن اعمال الشعبة الفنية التي يتراسها وهذه الشعبة متخصصة بالمعاملات المتعلقة بالسكك الحديدية والطيران المدني والمعادن والانشاءات وشركات النفط والترام والكهرباء وتراقب الشركات فيما تقوم به من اعمال في العراق. ثانياً: الدوائر المركزية : واشتملت على دائرتي الاشغال العامة والبريد والبرق. ثالثاً: الدوائر الملحقة : واشتملت على دائرتي

السكك الحديدية ولجنة اسالة الماء لمدينة بغداد. وقد مر نظام وزارة المواصلات والاشغال رقم ١٦ بتعديلات عديدة، كانت كالآتي : ١- تغيير عنوان الملاحظ ( رئيس المكتب الخاص وشعبيتي الادارة) الى مميذ الادارة وذلك بموجب النظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٠ . ٢- اعادة تشكيل لجنة اسالة الماء لمدينة بغداد من سبعة موظفين يمثلون وزارة الداخلية والمالية والاشغال والمواصلات ومديرية الصحة العامة واثنان من امانة العاصمة ووحد ينتخب من البلديات وذلك بموجب القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣١ . ٣- تغيير تسمية دائرة البريد والبرق الى دائرة البريد والبرق العامة، وذلك بموجب قانون ادارة البريد والبرق العامة رقم ٦ لسنة ١٩٣١ . ٤- تغيير تسمية وزارة المواصلات والاشغال الى وزارة الاقتصاد والمواصلات وذلك بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣١ الذي الغى وزارة السري والزراعة والحق دوائرها السري والزراعة والبيطرة والمساحة بوزارة المواصلات والاشغال، وقد نص على تسميتها بوزارة الاقتصاد والمواصلات وذلك ليتطابق عنوان الوزارة مع مضمون ما تؤديه من أعمال. اقتضى استحداث وزارة الاقتصاد والمواصلات الى اصدار نظام للوزارة برقم ١٦ لسنة ١٩٣٢، وبموجب تألفت الوزارة من ديوان، ودوائر مركزية وأخرى ملحقة، اشتمل ديوان الوزارة على وزير ومستشار ومدير أمور النفط ومميذ الادارة، وسكرتير

فني ومكتب خاص وشعب الادارة المركزية للوزارة كشعبة الأمور الفنية وشعبة الرسائل والترجمة وشعبة التدقيق والتفتيش، فيما اشتملت الدوائر المركزية على الاشغال العامة والبريد والبرق والسري والزراعة والبيطرة والمساحة أما الدوائر الملحقة فكانت تتألف من دائرتي سكك الحديد ولجنة اسالة الماء لمدينة بغداد.

١. مديرية الاشغال العامة: وهي واحدة من تشكيلات الوزارة الاساسية، وقد عهدت رئاستها الى مدير عام يقوم بواجباته الادارية والفنية وفقاً لاحكام القوانين والانظمة ومن واجباتها أعداد الميزانية وصرفها حسب الوجوه المقرر لها وأعداد الكشوف والخرائط، وتنفيذ جميع الاعمال والاشراف عليها، والقيام بانجاز المناقصات والمزايدات. تألفت المديرية من دائرة مركزية (دائرة الاشغال العامة) وتتكون من ثلاث شعب، المباني والطرق والجسور والمحاسبة، والدائرة ثلاث فروع ملحقة بها وهي كل من :-

١. دائرة اشغال ومواصلات المنطقة الشمالية ومقرها كركوك . ٢. دائرة اشغال ومواصلات المنطقة الوسطى ومقرها بغداد. ٣. دائرة اشغال ومواصلات المنطقة الجنوبية ومقرها البصرة.

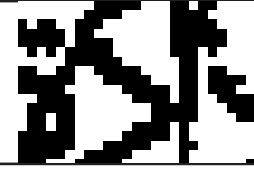
استطاعت دائرة الاشغال والمواصلات بامكانياتها المادية والفنية المتواضعة أن تنجز كم من المشاريع المختلفة وكانت أغلبها قد أنجزت خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٢٦ - ١٩٢٩ نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للعراق . ففي قطاع البناء والتشييد قامت بانجاز مشروع بناية مجمع الوزارات وبناية مديرية الشرطة العامة (٣١) مركزاً للشرطة و(٢٢) مستشفى ومركزاً صحياً بضمنها الكلية الطبية ومستشفى تذكاري مود في البصرة و(٢٥٠) مدرسة مختلفة و(١٢) دائرة بريد وبرق وعدداً من دور الاستراحة في بغداد والألوية. وفي ميدان الطرق والجسور فقد جهزت الدائرة بعدد من المعدات الهندسية . تمكنت بواسطتها من انجاز (٤٥٠٠) ميل من الطرق المختلفة (٣٥٣٠) ميل ترابي، ٨٠٠ ميل مكسي بالحصى، ١٧٠ ميل مبلط بالاسفلت).

أما الجسور فقد بلغ ما أنجز منها لغاية ١٩٣٠ مائتان وثمانية وثمانون جسراً مختلفة الاطوال والاجسام، كما تم نصب وتحسين خمسة عشر جسراً عائماً، فضلاً عن الابنية والطرق والجسور، وكانت دائرة الاشغال والمواصلات مكلفة باعمال الماء والكهرباء، ولغاية سنة ١٩٣٠ تمكنت من أنجاز عشرة مشاريع للماء في عشر مناطق شملت كل من الرصافة والكرادة والكرخ النجف والرمادي والناصرية ومنذلي والموصل وراواندوز والعمارة، أما الكهرباء فتمكنت من تجهيز ست عشرة منطقة بالكهرباء شملت كل من بغداد والبصرة والموصل والرمادي والفلوجة والحلة وكربلاء والنجف والعمارة وبعقوبة وخانقين وكركوك والسليمانية واربييل



احدى دوائر البريد في الثلاثينات





مد اسلاك الكهرباء في شارع الرشيد في العشرينات

رسم خرائط المساحات (الكادسترو) للأراضي المزروعة وغير المزروعة والبساتين وعلى مقاييس مختلفة: ١/١٠,٠٠٠، ١/٥,٠٠٠، ١/٢٠,٠٠٠. وبلغت ٤٨٥,١٢١٣ خارطة، كما قامت بتسوية المنحنيات للمساحات الواسعة بالاستعانة بنقاط التثبيت المؤشرة أثناء الحرب العالمية الأولى، وفي سنة ١٩٢٩ تمكنت من تثبيت أول خط قاعدة في العراق، بأشرت بعدها بأعمال التثبيت الكبرى والثانوية والاعتيادية في كافة أنحاء العراق وقد بلغ مجموع ماسحتها بين ١٩٢١/١٩٢٢ ٤,٠٠٠ كم.

٤. مديرية الري:

دمجت في أواخر عهد الحكم البريطاني المباشر ١٩٢٠/١٩١٩ مع دائرة الأشغال وعند قيام الحكومة العراقية الموقّعة ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٠ أعيد تشكيلها كدائرة مستقلة تألفت سنة ١٩٢١ من القسم الإداري واشتمل على شعب الذاتية التحرير الاوراق المحاسبية وقسم الصيانة والبناء وقسم الأراضي (الكادسترو). كما تشرف على مدرسة الري حتى سنة ١٩٢٣ إذ وضعت تحت إشراف مكتب وزير الأشغال والمواصلات وفي سنة ١٩٢٥ فك ارتباطها بالوزارة والحقت بوزارة المعارف.

ولعل أبرز التطورات التي شهدتها إدارة الري كان في افتتاح ثلاثة فروع للدائرة وكان الأول في بغداد (منطقة ري بغداد) ومن مسؤولياتها إدارة وصيانة مشاريع الري والسداد الواقعة ضمن الرقعة الجغرافية لمدينة بغداد، والثاني في الحلة (منطقة ري الفرات الأوسط) وتولت إدارة وصيانة مشاريع الري والسداد الواقعة ضمن منطقة الفرات الأوسط والثالث في الناصرية (منطقة ري الجنوب) وتولت إدارة وصيانة مشاريع الري الواقعة في المنطقة الجنوبية.



حملة تنظيف في العشرينات

لنقل البريد من البصرة الى القاهرة ومنها الى كراچي وقد ساهمت شركات طيران المانية وفرنسية وهولندية بنقل البريد بين العراق وبلدان تلك الشركات، وبهذا كانت تنطلق من العراق في سنة ١٩٢٢ أربع رحلات جوية شهريا لنقل البريد بين بغداد واوربا واسيا والأمريكيتين.

وفيما يتعلق بالخدمة الهاتفية فقد تم استبدال بدلتى البصرة وبغداد البيدويتين باخرتين أوتوماتيكيتين وبسعة (٢٠٠٠) خط لكل منها، ولكن أقبال الجمهور على نصب الهواتف كان متدينا إذ بلغ في سنة ١٩٢٢ ألفا وثمانمائة وستة وسبعون مشترك، وهو رقم لا يرقى الى طموح الوزارة في تشغيل كافة الخطوط، فقررت منح أكرامية قدرها عشرة روبيات لكل موظف يقنع مواطن على نصب هاتف في مسكنة أو في محلة.

وغدت عملية الاتصالات الأسلكية مع الخارج (لندن) من الأمور المتيسرة في العراق بعد ان أتت في سنة ١٩٢٤ ملكية المحطة اللاسلكية البريطانية في المعقل الى الحكومة العراقية، وفي سنة ١٩٢٦ افتتحت محطة أخرى في الرطبة تمكن العراق عن طريقهما تأمين الاتصال بالأقطار العربية والاوربية وفي أواخر سنة ١٩٢١ افتتحت محطتان إضافيتان عملت أحدهما بموجبة

المنطقة الوسطى، والثانية في الموصل ومن مسؤولياتها الإشراف على المراكز البريدية والبرقية في المنطقة الشمالية، والثالثة في البصرة ومن مسؤولياتها المنطقة الجنوبية. وبموجب نظام البريد المسجل أسست في سنة ١٩٢٥ مصلحة الضمان الداخلي للرسائل والرزم البريدية وعلية بوشر في سنة ١٩٢٦ بقبول الرسائل الخارجية المضمونة والمواد الثمينة والرزم الخارجية عن طريق البريد والبريدية. وفي السنة نفسها صدر نظام مصلحة الرسائل والبطاقات البريدية وبموجبة تأسست مصلحة في بغداد لاستلام وتوزيع الرسائل والبطاقات البريدية المودعة في دائرة البريد المركزية والدوائر الأخرى. كما تم تأسيس مركز لتبادل الطرود البريدية والتجارية مع الدول الأوربية لتسهيل حركة التبادل التجاري مع هذه الدول.

واشتملت عمليات التطوير أيضا وسائل نقل البريد الخارجي فمنذ سنة ١٩٢١ كانت القوة البريطانية تتولى عملية نقل البريد بين بغداد والقاهرة ومنها الى اوربا والهند، وفي مطلع ١٩٢٢ تم الاتفاق مع شركة نيرن للسيارات على نقل البريد من بغداد الى بيروت ثم حيفا، ومنها ينقل بالقطار الى بورسعيد ومنها الى الهند واوربا، كذلك تم الاتفاق مع شركة الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية

والكوت والناصرية. وقد بلغت مصاريف دائرة الأشغال والمواصلات بين عامي ١٩٢١-١٩٣٠ ستمائة وثمانية وسبعون لك روبية.

٢. مديرية البريد والبرق: تعد أحد أهم تشكيلات وزارة الاقتصاد والمواصلات منذ تشكيلها في الخامس والعشرين من تشرين أول ١٩٢٠ تحت عنوان وزارة النافعة وكانت تتألف من مركز عام (مديرية البريد والبرق) بشعبة الخمسة (البريد والبرق والمحاسبة والذاتية والنفتيش)، وعددمن الدوائر الملحقة، وهي عبارة عن مراكز استلام وتوزيع المراسلات البريدية والبرقية في عدد من المناطق المهمة. وقد استمر عملها بقوانينها ونظمها السابقة وكذلك هيئاتها الإدارية العليا المؤلفة من تسعة وعشرين موظفا بريطانيا ولم يكن بينهم أي موظف عراقي.

على ان تطورات تدريجية مهمة حدثت على إدارة المديرية بعد تنويع فيصل ملكا على عرش العراق، فقد تم الاستغناء عن خدمات نسبة كبيرة من الموظفين البريطانيين والهنود.

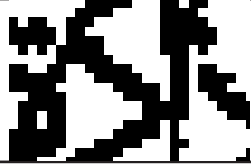
إذ لم يبقى في المديرية في سنة ١٩٢٠ سوى (١٩) موظفا من أصل (١٢١٩) موظفا كانوا يعملون من هذه الدوائر سنة ١٩٢١. ورفعت الدائرة من كفاءة موظفيها بزجهم في دورات تخصص مركزه أقيمت في المدارس الصناعية بالتنسيق مع وزارة المعارف، وفي الأول من كانون أول بدأت هذه الدوائر بتعريب الرموز والمصطلحات البريدية والبرقية، وأستخدام اللغة العربية في المراسلات البريدية الى جانب اللغة الإنكليزية، كما تقرر الغاء الختم البريطاني (M) ويعني Military وترمز الى أعفاء البريطانيين من الاجور البريدية، وعليه أصبح الزأما عليها لصق الطابع البريدية على الرسائل. وبموجب قانون الطابع العراقي الصادر في الرابع من تموز ١٩٢٢. قررت وزارة المالية استخدام الطابع العراقية في المعاملات والمراسلات كافة بدلا عن الطابع الأجنبية اعتبارا من الأول من أب ١٩٢٢.

وفي السياق نفسه تم أستحداث ثلاثة مفتشيات، الأولى في بغداد ومن مسؤولياتها الإشراف على المراكز البريدية والبرقية في



ترامواي بغداد الكاظمية





# مطبوعات العراق قبل ثلاثينيات القرن الماضي

خضع العراق مدة طويلة للحكم التركي (١٩١٧-١٥٢٥) ضمن مجموعة البلدان التي رزحت تحت الحكم العثماني مدة طويلة من الزمن، وكانت هذه البلدان (الولايات) تعاني حالة من الفوضى والانحطاط في شتى مجالات الحياة، وقد عانى العراق نتيجة ذلك الشيء الكثير حيث تدهورت اوضاعه العامة بسبب سياسة الكبت والاضطهاد التي مارستها السلطات العثمانية، والتي استهدفت فرض العزلة على العراق ومنعه من مسايرة ركب الحضارة الانسانية .

ولغرض الوقوف على ظروف نشأة المطبوعات العراقية وتطورها خلال هذا العهد، سنحاول تقسيم هذه الحقبة الى قسمين يكون تاريخ اعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ حداً فاصلاً بينهما، وذلك لما شكله هذا الحدث من أثر كبير في الحياة العامة للعراق .

■ د . شلال عبد عناد الدليمي

## المطبوعات العراقية قبل اعلان الدستور العثماني:

في محاولة لاصلاح ولاية بغداد المهمة قامت الحكومة العثمانية بتعيين (مدحت باشا) والياً على بغداد وذلك في العام ١٨٦٩ وقد قام هذا الحاكم باصلاحات مهمة بغية القضاء على عوامل التدهور والشكوى، ومن اعماله الخالدة قيامه بعد تاسيس مطبعة الولاية باصدار جريدة في بغداد اسمها ( الزوراء ) نسبة الى احدى التسميات القديمة لمدينة بغداد. وقد صدر العدد الاول من الزوراء في يوم الثلاثاء ١٥ حزيران ١٨٦٩ باربعة صفحات صفتان باللغة العربية وصفحتان باللغة التركية . واستمرت الجريدة بالصدور المنتظم مدة (٤٩) عاماً حتى احتلال الجيش البريطاني مدينة بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ وبلغ مجموع اصداراتها (٢٦٠٦) اعداد .

الجريدة الرسمية الثانية للحكومة العثمانية في العراق، صدر عددها الاول في ١٥ حزيران ١٨٨٥ في مدينة الموصل باللغتين العربية والتركية، اما الجريدة الثالثة، فقد صدرت في البصرة سنة ١٨٨٩ باللغتين العربية والتركية .

والصفة الرسمية التي ميزت الصحافة خلال هذه الحقبة، ان الحكم التركي انشأ المطبوعات وجعلها تنطق باسمه وتعبير عن سياسته وتثني عليه وتخدم اغراضه، فكان هو المشرف على تحريرها وتمويلها وطبعها وتوزيعها، الامر الذي جعلها عاملاً دعائياً للحكومة العثمانية ومرقفاً سياسياً لنقل افكارها واوامرها وقراراتها للأخريين.

اما المجالات التي صدرت في هذه المدة، فكانت ثلاث مجالات دينية مسيحية هي (الكليل الورود) التي صدرت في الموصل عام ١٩٠٢، و (زهيرة بغداد) و (الايمان والعمل) اللتان صدرتا في بغداد عام ١٩٠٥.

ونرى مما تقدم عدم ظهور مطبوعات وطنية معبرة عن مشاعر العراقيين واحاسيسهم، وذلك لان السلطات العثمانية قد احاطت بحركة الانسان في سبيل المعرفة وحرية التعبير بقيود جعلته لا يتحرك الا في الاتجاه الذي تفرضه عليه والمتمثل بمطبوعاتها الرسمية.

كما لم يكن للمطبوعات أي تأثير على الرأي العام نتيجة لظروف التخلف التي سادت العراق آنذاك، وانتشار الامية والجهل فيه، ويصف علي الوردي المجتمع العراقي خلال تلك المدة " كان يعيش في عزلة

اجتماعية وكان الناس فيه الا القليل منهم، لا يعرفون عن الحضارة الحديثة واحداث العالم الخارجي الا النزر اليسير " . اما المطبوعات الصحفية فقد كانت لا تمتلك مواصفات الشكل الفني وقواعد الاخراج الصحفي فضلاً عن ندرة الملاكات المتخصصة .

## المطبوعات العراقية بعد اعلان الدستور العثماني:

ما ان حصل الانقلاب الدستوري العثماني (١٩٠٨) حتى قام فريق من مفكري العراق باصدار العديد من المطبوعات على اختلاف اتجاهاتها، ولم تعد المطبوعات العراقية مقتصرة على نشر بيانات وبلغات الحكومة

فقط كما كانت في المرحلة السابقة، حيث اصبح بإمكانها ان تتبنى اراء الجمعيات والاحزاب السياسية، بل اصبح بالإمكان ان تقوم الجمعيات السياسية نفسها باصدار صحف ومطبوعات ناطقة بلسانها . وعلى الرغم من صدور العديد من المطبوعات في مختلف الموضوعات السياسية والاجتماعية، فأن اصدارها ظل مقتصراً على ولايات العراق الثلاث (بغداد، الموصل، البصرة) . وقد صدرت معظم الصحف والمجلات باللغتين العربية والتركية لان التركية كانت لغة الدولة الرسمية . ولم يصدر أي مطبوع باللغة الكردية حتى

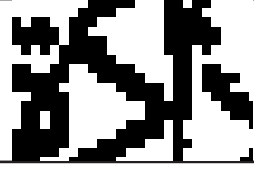
عام ١٩١٣، حين اصدر جمال بابان في بغداد مجلة ( بانكي كورد - نداء الكرد ) . وعلى الرغم من ظهور صحف كثيرة، الا انها لم تكن تصدر بانتظام وبأوقات معلومة بسبب قلة المطابع فلم يكن في العراق حتى الحرب العالمية الاولى سوى اربع مطابع عربية تطبع فيها الصحف والكتب والمجلات والنشرات . كما ان ضعف الامكانيات المادية يمكن ان يكون سبباً، في عدم انتظام الصدور حيث ان اصحاب الصحف كانوا عاجزين عن دفع اجر كاتبين اثنين فنجد الواحد منهم يجمع في شخصه بين مالك الجريدة ورئيس التحرير والمخبر ومدير الإدارة، وقد يكون الموزع ايضاً .

وقد خضعت المطبوعات العراقية بعد الانقلاب الدستوري الى قانون المطبوعات العثماني الصادر في ١٦ تموز ١٩٠٩، حيث اجرت عليه السلطات العثمانية عدة تعديلات ابتداء من عام ١٩١٢ حتى عام ١٩١٤ .

وهدفتم السلطات من هذه التعديلات تضيق الخناق على المطبوعات بشكل عام والصحف السياسية بشكل خاص، إذ نشأت في هذه المدة العديد من الاحزاب في مختلف ارجاء الدولة العثمانية وبدأت تطالب بالاستقلال للاوطان التي تنتسب اليها، واصدرت لذلك عدة صحف ومجلات ونشرات وكراسات كانت تدعو فيها الى الانفصال، فرأى، الاثراك ان هناك خطراً يهددهم، لذا جاءت هذه التعديلات لتكون رادعاً للمطبوعات السياسية، وبما ان العراق يعد جزءاً من الدولة العثمانية انذاك، لذا فأن مطبوعاته قد خضعت لهذه التعديلات التي اجريت على القانون الاصلي. والتأليف على ندرته كان محفوفاً بالمخاطر. فكانت المؤلفات تعرض قبل طبعها على المجالس العليا وويل للمؤلف او الطابع ان تغير في الكتاب حرف او زيدت كلمة، وويل له إذا قلل من الدعاء للسلطان وهذا الامر لا ينطبق على الكتب فقط وانما يتعداه الى الصحف ايضاً. إذ كانت الصفحات الاولى من هذه الصحف تبدأ بالدعاء للسلطان، بعبارة طويلة منها " اطال الله عمر مولانا امير المؤمنين، وخليفة رسول رب العالمين، خادم الحرمين الشريفين، وخاقان البرين والبحرين، السلطان بن السلطان، والخاقان بن الخاقان عبد الحميد خان ادام الله عزه واعز جنده واسعد عهده ونشر على بلاد الاعداء راية نصره... الخ " . ان تلك الاحوال السياسية







التي مرت على العراق قد كبلت وطوقت التأليف والنشر ولعل ذلك يعود الى خشية الناس بطش الحكام والاعوان وقسوتهم فانصرف اكثر الناس الى كتب الدين، والفقه ، وكتب الاقدمين يتدارسونها ويلتزمون منها العبرة والذكرى، فأنكمش التأليف في المجال السياسي لأنه ربما يدخل المؤلف في مشاكل هو في غنى عنها. ولقد خشى الناس حتى من المؤلفات التي كانوا يحتفظون بها في بيوتهم خشية الوشاية، وكثيراً ما فقتش الدور لهذا الغرض، فكان اصحابها يلقون بها في النهر او النار للتخلص منها. وقد ضاعت اكثر الكتب الثمينة عن هذا الطريق، وإذا اراد احدهم ان يؤلف كتاباً وبعبارة ادق ان يجلب الشر على نفسه فعليه ان يعرض كتابه على لجان تنتظر في كل كلمة ومدلولها وقد يطول الانتظار شهوراً عديدة في منحه الاجازة قبل طبعة، ومن ينظر في تلك الكتب المؤلفة تجابهة في مقدمتها تلك الادعية الطنانه للسلطان والتسبيح بحمده وعدله.

وانحسار التأليف في هذه المرحلة يعد امراً طبيعياً بسبب تفشي الامية بين اوساط المجتمع العراقي وقلة عدد المدارس إذ لم يفتح في العراق لغاية عام ١٩١٨ سوى عشرون مدرسة ابتدائية للذكور، في حين فتحت خمس مدارس للبنات عام ١٩٢٠. استناداً الى ما تقدم، يمكن القول، ان المطبوعات في العراق ومن خلال الظروف التي اتبعت لها قد سجلت تطوراً نسبياً عن الفترة السابقة قبل اعلان الدستور العثماني، وخاصة في مجال منح الامتياز وتعدد الاصدارات، كما ان المضمون الفكري كان الاكثر وضوحاً من اساليب الشكل الفني سواء في الصحف او المجالات السياسية. وقد ظلت ازواجية اللغة صفة لازمت معظم الصحف العراقية حتى العشرينيات من القرن الماضي بسبب ارتباط العراق كولاية بالدولة العثمانية. وإذا كان من شيء يسجل في هذه المرحلة هو ظهور الصحافة السياسية غير المرتبطة بالسلطة، ولكن ضعف الوسائل والامكانيات الفنية والطباعة وقلة العاملين المؤهلين لانجاز تلك المهام، الامر الذي أثر على عملية الاصدارات الصحفية في تلك الحقبة وادى الى ان تكون مجموعة كبيرة منها تصدر اسبوعياً او شهرياً.

### المطبوعات العراقية خلال الاحتلال البريطاني:

ان المطابع البريطانية في العراق تعود الى حقبة تاريخية متقدمة عندما كان العراق تابعاً للدولة العثمانية، وتنفيذاً لتحقيق تلك الاهداف شرعت بريطانيا بحملاتها العسكرية بهدف احتلال العراق مستغلة ظروف الحرب العالمية الاولى حيث استطاعت احتلال البصرة في ١٩١٤ ثم بغداد في ١٩١٧ والموصل في ١٩١٨. وبهذا تكون القوات البريطانية قد امتدت سيطرتها على العراق منهيّة حكم الاتراك وفارضة في الوقت نفسه، احتلالاً جديداً عليه وفي عام ١٩٢٠ تقرر وضع العراق تحت الانتداب البريطاني بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو. عند زوال الحكم العثماني عن العراق توارت عن الانظار المطبوعات السياسية التي كانت تصدر اiban الحكم المذكور كافة، وتوقفت حركة النشر وشلت المطابع وانعدم التأليف في البلد، ولأهمية المطبوعات الدورية ودورها المؤثر في الرأي العام شرعت السلطات البريطانية بأصدار مطبوعاتها بعد ان سيطرت على

المطابع الموجودة واخضعها لاشراف القيادة العسكرية لقوات الاحتلال البريطاني فأستخدمتها جميعاً في طبع نشراتها لاطلاع الناس وجنود الجيش البريطاني على سير المعارك ولتستعين بها على توطيد سياستها ولتنشر شؤون الاحتلال الاخرى ومتطلباته.

وعلى الرغم من المآخذ على المطبوعات الصادرة في عهد الاحتلال البريطاني الا انها قد اضفت ميزة مهمة كان لها اثرها الايجابي على المطبوعات العراقية فيما بعد، إذ تم اصدار المطبوعات الملونة من صحف ومجلات ونشرات وبيوسترات، فقد اصدرت السلطات البريطانية في البصرة بعد احتلالها مجلة اسبوعية مصورة باسم (العراق في زمن الحرب) حوت صوراً للوقائع الحربية في العراق مع صور الشخصيات العراقية لاسيما شيوخ العشائر ورسوماً ومناظر طبيعية.

كما تم اصدار مجلة اخرى مصورة حملت اسم (مرآة العراق). وبعد صدور هاتين المجلتين، اصبح القارئ العراقي معتاداً على مشاهدة الصور في الصحف والمجلات والكتب. وتمثلت ابرز سلبات مطبوعات هذا العهد، وشيوع بعض المصطلحات الانكليزية، لاسيما ان ادارة المطبوعات وتحريرها كانت تتم من قبل قوات الاحتلال مباشرة. استمرت قوات الاحتلال تتولى مهمة ادارة وتحرير المطبوعات بنفسها حتى عام ١٩١٨، سمحت بعدها لبعض الشخصيات العراقية الموالية لها بتأسيس صحف تظهر بمظهر الصحف الاهلية ولكنها في الحقيقة كانت تدار مباشرة وبتفوق عليها من قبل المحتلين انفسهم.

لقد شجع هذا الامر بالتالي عدد من المفكرين والكتاب العراقيين على اصدار الصحف والمطبوعات، في مختلف انحاء العراق، مما ادّى الى ظهور تيارين متصارعين، هما التيار الموالي للقوات المحتلة، والتيار الوطني.

فبعد زوال الدولة العثمانية، سيطر الانكليز على المطبوعات وشجعوا كتابها بالسير نحو اتجاه جديد والكتابات تنحو منحى آخر وتسلك تياراً مغايراً، ذلك هو التيار الموالي للاحتلال الانكليزي، إذ اغرت سلطة الاحتلال الكتاب بالمال واجزلت لهم اجور الكتابة، كما الفت قلوبهم وشجعتهم باساليبها المعروفة على انها تروم بث الفكرة العربية وخدمة اللغة العربية وتنقيف الشعب، وبدأت مطبوعات هذا التيار تكيل المدح والاطراء لقوات الاحتلال البريطاني. وفي هذا الصدد لابد ان نشير الى جزء ما كتبه جريدة العرب تحت مقال. الأرض تشقى وتسعد. جاء فيه (ليس على الله بعزير ان يظهر بفضل منه تعالى تلك البلاد بسبب فهم الماضية. الاحتلال البريطاني. من سيطرة قوم نسوا الله وتعدوا حدوده في الظلم على خلقه واهانوا العرب.. وبالحق من سعادة ثجت لها القلوب وحظيت بها بغداد بعد شقاء طويل الم بها من قبل الاتراك). وجريدة الاوقات البصرية كتبت مقال تبين لنا كيف تتحسن امور العراق تحت ظل العلم البريطاني العادل، حيث تقول (دخلت بريطانيا البصرة فأخذت من اول وهلة تباشر الاعمال فذلت كل الصعاب لتهدم السبيل للعمران والتجارة وهكذا تتحسن الامور، تحت ظل العلم البريطاني العادل). فيما كتبت مجلة دار السلام مقال بعنوان. ذكرى فتح بغداد من قبل الانكليز. وهي ترحب وتهلل وتتمنى بقاء المحتلين

الى الابد، جاء فيه (اهلاً بكم وسهلاً يا ايها البريطانيان فبمئلكم ليفتحخر الانسان، إنجيلتم على كل حسنة، وعلى كل مكرومة تشكر، فنحن لا ننساكم وان طال الامد ونحن نلجج بذكركم وان عشنا عمر لبد، بل الى الابد، فأهلاً بكم وسهلاً فلقد نزلتم على سعة وابقوا بجانبها الى ان تقوم الساعة). من ذلك نستخلص ان المطبوعات الصادرة من المحتلين. اساطين عدل ورواد حرية ورجال علم، ومن ناحية اخرى تلقى مسؤولية كل ما حدث في العراق من ظلم واضطهاد وجهل وفقر واضطراب سياسي وكتب للحريات على عاتق الدولة العثمانية.

اما التيار الوطني الذي يروم الخير لامته ولشعبه فقد عانى من تعسف واضطهاد السلطات المحتلة غير انه ناضل باصرار وعناد وكانت ثمره صبره ايقاظ الشعور الوطني بثورة العشرين. ولم تشرع القوات المحتلة طيلة المدة الممتدة من عام ١٩٢١ (١٩١٤) أي قانون للمطبوعات، حيث ظلت المطبوعات العراقية خاضعة لقانون المطبوعات العثماني وتعديلاته. لان القوات البريطانية وجدت فيه خير وسيلة لفرض هيمنتها على اشكال المطبوعات.

من خلال دراستنا لهذه الحقبة نجد ان المطبوعات كانت وليدة جهود فردية، واستطاع البعض من الاشخاص ان يؤسس دور نشر خاصة، الا انها لم ترتق الى مستوى المؤسسات الانتاجية واسعة النطاق في مجال حركة الطبوع والنشر، ومما يلفت النظر لهذه الفترة، هو قصر عمر العديد من الدوريات وذلك لاسباب سياسية، بشكل خاص حيث التعطل والغاء الامتياز، ثم لعوامل مادية وفنية الامر الذي اثر على برمجة وخطط تطوير واقع المطبوعات لاسيما في جوانبها الفنية. وفي السنوات الاخيرة من هذه الحقبة برز تطور ملحوظ في الشكل الفني، تجسد في ادخال الصور، كما اشر عدم وجود المؤسسات العلمية لتأهيل وتكوين الملاكات المتخصصة المعدة لمزاولة المهنة، فأغلب العاملين صقلت مواهبهم تجربة العمل.

### المطبوعات أثناء الانتداب البريطاني:

على الرغم من قصر عمر الصحافة الحزبية بشكل عام الا انها ساهمت في النهوض بالفن الصحفي، فصحيفة (الاخاء الوطني) الناطقة بلسان حزب الاخاء الوطني قد ادخلت لأول مرة الاركان المتخصصة. وبالإضافة الى ظهور المطبوعات الحزبية، فقد شهدت فترة العشرينات بروز كتاب، كان لهم دور في احداث نهضة فكرية امثال ابراهيم حلمي، ابراهيم صالح شكر، فهيم المدرس، ورفائيل بطي، ويمكن ان نضيف الى هذه الاسماء محمد يونس السباعي احد قادة ثورة مايس، فقد ساهم في كتاباته وطروحاته في اضاء الوان جديدة، حيث تولى ترجمة البرقيات الخارجية، كما ساهم في ادخال تعليقات امهات الصحف العالمية على احداث العراق السياسية بصفة خاصة، وخصص له باباً في (السياسة الدولية) من جريدة البلاد يستعرض فيه ابرز الاحداث العالمية ويتناولها بالبحث والتحليل والقاء الاضواء على ما تنطوي عليه تلك الاحداث من دلالات ونتائج. تميزت هذه المدة من تاريخ المطبوعات العراقية بتعدد الصحف والمجلات وانتشار الكتب وان كانت في

اغلب الاحيان تطبع في بيروت والقاهرة، وهناك سمة اخرى اتسمت بها مطبوعات العراق، وهي تعدد المجلات.

وسجلت صحافة الرأي تقدماً ملموساً في مضمار الفكر الحر، وساهمت في نشر الوعي الوطني والقومي لتناول الكتاب ورجال الفكر انذاك المواضيع الفكرية والسياسية التي تهم المواطنين. لكن الذي يؤخذ على هذه المدة هو الرقابة الشديدة التي كانت تفرضها الحكومة على المطبوعات، وتدخلها المستمر ليس على مضمون الموضوعات فحسب بل وصلت درجة التدخل في الموضوعات الدقيقة.

ظل قانون المطبوعات العثماني ساري المفعول بعد تأسيس المملكة العراقية حتى عام ١٩٣١، حين شرع اول قانون للمطبوعات المعروف بقانون المطبوعات رقم (٨٢) لسنة ١٩٣١ والذي تقرر فيه الغاء قانون المطبوعات العثماني السابق.

بعد استقلال العراق في عام ١٩٣٢، ودخوله عصبة الامم - وكان بذلك اول بلد عربي يحصل على استقلاله- بدأت الحكومة تفكر بتحسين واقع المطبوعات من خلال الاهتمام بدور النشر وتشجيع التأليف وانشاء المكتبات.

وبعد مرور سنتين على صدور اول قانون للمطبوعات، وسنة واحدة على تعديله اقدمت الحكومة العراقية على الغائها معاً. وتشريع قانون المطبوعات المرقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣، والذي عدل ايضاً بعد سنة واحدة من اصداره بقانون تعديل المطبوعات رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٤. اما الاسباب الموجبة لهذا التعديل كما اوضحتها وزارة الداخلية فتعود الى ان قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣، قد اعطى مجالاً فسيحاً للصحف والمجلات دون ان يضع صيانات اضافية مقابل هذا المجال الواسع حتى اصبح يخشى على المصالح العامة من جراء تهجمات المطبوعات وتطرقها لمواضيع لها ضررها البالغ في الصالح العام، هذا فضلاً عن ان البعض منها أخذت تتناول على الشخصيات البارزة، دون مبرر والذي لا يصح ان تتف امامه الحكومة مكتوفة اليدين لعدم وجود ضمانات صريحة تكفي لردع من يجب ردعه عملاً بمقتضيات المصلحة العامة.

غير ان الباحث يرى ان السبب الحقيقي لهذا التعديل يعود الى لهجة الصحافة الشديدة تجاه الحكومة البريطانية، وليس كما جاء في ادعاء وزارة الداخلية، خاصة وانه في هذه المدة قد زادت الصحف من حدة انتقادها للتدخلات البريطانية في الشؤون الداخلية للبلاد، وبالتالي خشيته الحكومة العراقية من ان تسؤ علاقتها مع حليفها بريطانيا، فلم يكن امام الحكومة سوى ان تتخذ اجراءات سريعة ومؤثرة للحد من شدة انتقادات الصحف للحفاظ على الصلات الحسنة مع بريطانيا.

وهكذا حسمت وزارة الداخلية هذا الموضوع بتعديل قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة (١٩٣٣) بقانون تعديل المطبوعات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٤، للحد من حرية الكتابة والنشر، ولم يكن في العراق كله حتى عام ١٩٣٧ سوى مكتب واحد فقط للمطبوعات لا تتعدى تشكيلاته دائرة ضيقة محرومة من جميع اسباب المقدرة على الرعاية، فليس فيه سوى ملاحظ و مترجم وكاتب وتقتصر مهمة هذا المكتب على منح اجازات لاصدار الصحف او

تعطيل الصحف او اذارها او تقديم تقرير شفوي احياناً وتحريره احياناً اخرى عن محتويات ما ينشر في المطبوعات المحلية، ومراقبة الكتب الواردة عن طريق الكمارك والسماح بتسليمها لاصحابها او منع ذلك وتطبيق قانون المطابع والاشراف على طبع الكتب.

وقد ساهم عامل آخر في التأثير على المطبوعات والحد من نشاطها وانتشارها، وهو اقدام الحكومة العراقية في عام ١٩٣٩، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية على تعطيل الاحزاب السياسية وكنتم انفاً مطبوعاتها الناطقة بلسانها، ولم تتوقف اجراءات الحكومة عند هذا الحد، بل تم اتخاذ اجراء آخر حددت بموجبه مسؤولية مديرية الدعاية والنشر في وزارة الداخلية بما يلي:

أ- تطبيق قانون المطبوعات رقم (٥٧) لسنة ١٩٣٣.

ب- نشر الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية والرسمية الانكليزية).

ج- نشر محاضر مجلس الامة.

د- رقابة المطبوعات الاجنبية.

ضمن هذه الواجبات الاربعة انيطت مسؤولية رقابة المطبوعات الاجنبية التي ترد الى العراق ضمن اختصاص مديرية الدعاية والنشر، اما مراقبة ما ينشر في الصحف المحلية مما له علاقة بسياسة الدولة الخارجية، فقد وضعت تحت الاشراف المباشر لوزير الداخلية وفق مرسوم مراقبة النشر الماس بسياسة الدولة الخارجية الذي تم العمل بموجبه في ١٩٢٩. ان موقف الصحف والمجلات والنشرات والملصقات والكتابات المختلفة المعارضة لبريطانيا والحلفاء جعل الحكومة العراقية في موقف محرج، مما دفعها الى اتخاذ اجراء اكثر صرامة من الاجراءات التي تم اتخاذها، فقد تم تطبيق مرسوم صيانة الامن العام وسلامة الدولة رقم (٥٦) لسنة ١٩٤٠ والذي تم بموجبه وفق المادة الخامسة من الباب الثاني المتعلقة بالشؤون الادارية: لوزير الداخلية ان يستعمل الصلاحيات التالية وله ان يخولها كلاً او قسماً الى المتصرفين او بناء على اقتراح وزير الدفاع الى امراء الالوية فما فوق:

(مراقبة الصحف والنشرات والكتب وجميع المطبوعات الاخرى ومنع تعقيب نشرها وغلط اية مطبعة وضبط المطبوعات والنشرات والتصاوير والرموز التي من شأنها تهيج الخواطر واثارة الفتن او الاخلال بالامة او النظام العام سواء كانت معدة للنشر او البيع او التوزيع او العرض على الانظار او لم تكن).

ويرى الباحث ان الساحة اصبحت خالية من المطبوعات السياسية، واقتصر النشاط على الدوريات المستقلة، وهذا ما كانت تسعى اليه الحكومة وهو الحد من قوة تأثير المطبوعات في الحياة السياسية، واستطاعت الحكومة ان تحكم قبضتها على المطبوعات من خلال مجموعة المراسيم والاجراءات التي اتخذتها، ابتداءً بتحديد واجبات مديرية الدعاية والنشر، ثم تخويل وزير الداخلية مراقبة ما يرد نشره في المطبوعات مما له مساس بسياسة الدولة الخارجية وتخويل وزير الدفاع مراقبة جميع المطبوعات، كما ان الامية السائدة وعدم الوعي والجهل لدى المجتمع العراقي وعدم رغبتهم في التعليم قد قلص عدد المتقنين والكتاب.



# ماذا جرى بين حضيري أبو عزيز و محمد عبد الوهاب؟

■ فخري القصاب



لمع نجم المطرب الراحل حضيري أبو عزيز في سماء الأغنية الريفية العراقية في ثلاثينيات القرن الماضي، ولا سيما بعد ولوجه دار الإذاعة العراقية اثر البث فيها في تموز من عام / ١٩٣٦ واستمرت شهرته تتصاعد في الأربعينيات والخمسينيات والى الستينيات، حتى ذاع صيته في معظم الأقطار العربية .

ومن هذا المنطلق رشح مطربنا للغناء في أول فيلم روائي عراقي أنتج في عام ١٩٤٦، وهو فلم (ابن الشرق) الذي عرض في إحدى دور العرض السينمائية في بغداد في نهاية شهر تشرين الثاني في العام المذكور، وإثناء مكوث حضيري أبو عزيز في القاهرة، لتمثيل بعض مشاهد الفيلم هناك، استمع الملحن الكبير الشيخ زكريا احمد إلى حضيري أبو عزيز وهو يغني أغنيته الشهيرة (( عمي يبيع الورد )) فأدهشه صوته وقال له : إنني معجب بهذه الحنجرة القوية .. وأهنتك عليها ))

إما موسيقار الأجيال محمد عبد الوهاب، فلم يكن إعجابه بصوت حضيري أبو عزيز ليقل عن مستوى إعجاب زكريا احمد عندما شنفت إسماعه هذه الأغنية في القاهرة أيضا، حتى انه - إي عبد الوهاب - طلب من حضيري أن يغنيها إمامه أكثر من مرة، فكتبها وحفظها .

وفي حفلة ساهرة لدى احد ((الباشوات)) فوجئ الحاضرون بأغنية ((الورد)) بصوت عبد الوهاب، فاستحسنها الحاضرون كثيرا وطلبوا إعادة معظم أبياتها.

ويذكر إن حضيري أبو عزيز غنى هذه الأغنية في فيلم ((ابن الشرق)) مع أغنية أخرى لحنه في مصر، وقد كلفت هاتان الأغنيتان الشركة المنتجة (شركة أفلام الرشيد) مبالغ كبيرة من المال بلغت أربعة آلاف جنيه مصري بضمنها تكاليف المشاهد الاستعراضية والغنائية .

عن مجلة فنون ١٩٧٦

16

نائب رئيس التحرير: علي حسين  
هيئة التحرير: رفعت عبد الرزاق  
الإخراج الفني: نصير سليم

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة للإعلام والثقافة والفنون

